بسم الله الرحمن الرحيم

حزب الأمة وحل الحزب الشيوعي السوداني 1965م

رباح الصادق

17 يونيو 2020م

محتويات

خلفية تاريخية

يعتبر حزب الأمة، والحزب الوطني الاتحادي، والحزب الشيوعي، والأخوان المسلمون (مع مسميات الأحزاب الاتحادية والأخوانية والحزب الشيوعي المختلفة) هي الأحزاب السودانية الأعرق التي نشأت في أربعينيات القرن العشرين. نتطرق في هذه الورقة لدور حزب الأمة في حل الحزب الشيوعي إبان الديمقراطية الثانية (1965-1969م)، كقضية كثيرًا ما تثار وحولها كثير من الغبار. وفي هذا القسم الأولي للورقة نعرّف بالخلفية التاريخية لكلا الحزبين منذ تكوينهما وحتى انقلاب الفريق إبراهيم عبود في 17 نوفمبر 1958م.

أولا: حزب الأمة

كان العمل السياسي الذي مارسه مؤسسو حزب الأمة قبل تأسيسه منصبا في تشجيع قيام وإصدار صحافة سودانية لمخاطبة الرأي العام (صحيفة الحضارة ثم النيل)، وكذلك بالتنسيق مع الخريجين في ناديهم في عشرينات القرن الماضي ثم مؤتمرهم بدءًا بعام 1938م. وكان أول بادرة لذلك العمل مذكرة مؤتمر الخريجين عام 1942م التي وقعها رئيس لجنة المؤتمر آنذاك السيد إبراهيم أحمد، وهو استقلالي من مؤسسي حزب الأمة. وقد ظلت مجموعات الخريجين المختلفة تنادي بشعارات متباينة وتتنافس على قيادة المؤتمر، حتى تمت السيطرة الكاملة في انتخابات نوفمبر 1944م لمجموعة الأشقاء التي أعلنت أنها تسعى لتفسير المطالبة بتقرير المصير الواردة في مذكرة عام 1942م على أنها الوحدة مع مصر تحت التاج المصري. حينها خرج قسم كبير من الاستقلاليين من مؤتمر الخريجين، واتجهوا لتكوين حزب جماهيري يدعو للاستقلال شعاره: السودان للسودانيين.

بدأت الاجتماعات التأسيسية لحزب الأمة في ديسمبر 1944م وانتخب السيد عبدالله خليل سكرتيرا عاما للحزب فقام بمتابعة الاجراءات التي أدت الى الاعلان عن الحزب رسميا في 31 مارس 1945م ويعتبر حزب الأمة أول حزب سوداني جماهيري، وقد نشأ الحزب تحالفا بين الأنصار وعدد من الخريجين وزعماء العشائر والقبائل، واتخذ الحزب اتخذ مطالب مذكرة مؤتمر الخريجين الاثني عشر في 1942م برنامجا له. سعى حزب الأمة لتنفيذ برامجه المؤسس على مطالب المذكرة عبر مشاركته في مؤسسات التطور الدستوري التي أنشأتها الادارة البريطانية(المجلس الاستشاري، مؤتمر ادارة السودان والمجلس التنفيذي، الجمعية التشريعية، ولجنة تعديل الدستور).

قامت تنظيمات الحزب على هيئة تأسيسية ومجلس تنفيذي(سياسي) على رأسه السكرتير العام للحزب بمساعدة مساعد أو اثنين ومكاتب الحزب المركزية في دار الأمة بأمدرمان اضافة للجان الفرعية في كل أنحاء السودان الأخرى. وقد كان سكرتير الحزب هو عبدالله خليل مساعده الأول: الأمير عبد الله نقدالله مساعد ثان: السيد أمين التوم. في 1949م استحدث على هيكل الحزب مقعد الرئاسة وانتخب له السيد الصديق المهدي. في 1953م أعيد تنظيم الحزب على أساس غير مركزي استعدادا للانتخابات الأولى.

نص دستور الحزب لسنة 1945 على أن إمام الأنصار هو راعي حزب الأمة وله حق النقض في قراراته، وكان الامام عبد الرحمن المهدي بويع في 1940م إماما للأنصار اعترافا بدوره في لم شعثهم فلم تكن لديه شرعية إرث من أدبيات ونهج المهدية. شكل الأنصار التيار الشعبي الأكبر في تكوين الحزب. وبسبب الثنائية بين كيان الأنصار القائم على الولاء الديني(الممنوح للامام) وبين الحزب القائم على مفردات ومفاهيم حديثة حدث خلاف تنظيمي إذ رأى مؤتمر شباب الحزب توقيع عقوبة على اثنين من قياديي الحزب يعتبرا من رجال الإمام، وقفا موقفا مساندا للموظفين الإنجليز في الجمعية التشريعية، ونتيجة لذلك أصدر الإمام بيانا في 1950 أعلن فيه عن تنازله عن حق نقض قرارات الحزب.

اشترك حزب الأمة في مؤسسات التطور الدستوري التي أنشأها البريطانيون بقصد أن تكون متنفسا ولكن السودانيين جعلوا من تلك المؤسسات المركبة التي قادت للاستقلال. فخاض معركة ساخنة مع البريطانيين لإصدار قرار الحكم الذاتي للسودان من داخل الجمعية التشريعية في 15

ديسمبر 1950م. عمل البريطانيون على هزيمة المقترح بشتى السبل وحشدوا زعماء الإدارة الأهلية بلا جدوى. بعد ذلك سعى البريطانيون لإضعاف الحزب بتكوين الحزب الجمهوري الاشتراكي لمنافسة الحزب في دوائر الريف وللتقليل من أثره.
عقد الحزب مؤتمران للجانه الفرعية: الأول في 13-14 سبتمبر 1951م وذلك لمناقشة عزم الحكومة المصرية الغاء معاهدتي 1936م و 1899م من طرف واحد. والثاني في 12 ديسمبر 1953م لمناقشة نتائج الانتخابات وتحديد الخطوط العامة لسياسة الحزب في المرحلة المقبلة.
عارض حزب الأمة فكرة وحدة وادي النيل تحت التاج المصري مما سمم علاقة الحزب بمصر التي أطلقت أسهمها الاعلامية ضده وعملت في ذات الوقت على دعم الأحزاب الاتحادية (التي تنادي بوحدة وادي النيل تحت التاج المصري) بشكل سافر. بعد قيام الثورة المصرية في يوليو 1952م رأى الحزب أن العهد الجديد ربما كان أسمع لصوت السودانيين فبادر بالاتصال وعقد اتفاقية الجنتلمان بين الرئيس المصري آنذاك محمد نجيب وراعي الحزب الإمام عبد الرحمن المهدي، وكانت أول الغيث في اعتراف مصر بحق السودانيين في تقرير مصيرهم وأفسحت الطريق لاتفاقية الحكم الذاتي بين مصر وبريطانيا في فبراير 1953م.
لم تف الحكومة المصرية بتعهداتها في اتفاقية الجنتلمان فدعمت الأحزاب الاتحادية دعما غير محدود أثناء انتخابات نوفمبر 1953م. تضافر ذلك مع التقسيم غير المتماثل للدوائر الانتخابية إذ كان الحضر يعطى ثقلا أكبر، مما أسفر عن هزيمة ساحقة للحزب في الانتخابات، لا تتناسب مع الأصوات التي نالها[1].
بعد هزيمته في الانتخابات سعى الحزب لتكوين الجبهة الاستقلالية وللدعوة للاستقلال الكامل من مصر وبريطانيا، وقد تحقق الاستقلال بإعلانه بالإجماع من داخل البرلمان بعد أن انحاز الحزب الوطني الاتحادي بزعامة السيد إسماعيل الأزهري لشعار الاستقلال، وكان حينها رئيسًا للحكومة.
عشية إعلان الاستقلال حدثت خلافات داخل الحزب الوطني الاتحادي وانشق عنه حزب الشعب الديمقراطي الذي تحالف مع حزب الأمة لتكوين حكومة برئاسة سكرتير حزب الأمة السيد عبد الله خليل في يونيو 1956م. بعد تكون الحكومة الائتلافية بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي أجريت الانتخابات الثانية في فبراير 1958م، وعلى إثرها نال الحزب أغلبية غير مريحة (تدنى نصيب الاتحاديين بسبب الانشقاق إلى حزبي الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي). فتكونت حكومة ثانية برئاسة سكرتير الحزب السيد عبد الله خليل. واجهت هذه الحكومة تحديات جمة منها الخلاف داخل حزب الأمة نفسه حول التحالف الأجدى، فقد كان سكرتير الحزب، عبد الله خليل، يفضل التحالف مع الشعب الديمقراطي بينما يرى رئيس الحزب، الصديق المهدي، أن تكون حكومة قومية برئاسة الأزهري. كذلك عبر خليل عن توجسه من تحركات لزعماء اتحاديين بصدد إعلان الاتحاد مع مصر، وقدّر أن نواب حزبه سوف يصوتون في الجمعية التأسيسية المزمعة يوم 18 نوفمبر 1958م لإسقاط حكومته. فقام وبصورة منفردة بدون علم مؤسسة حزبه في 17 نوفمبر 1958م بتسليم السلطة للفريق إبراهيم عبود وأذاع راعي الحزب الإمام عبد الرحمن المهدي بيانا داعما بعدها، في حين وقف رئيس الحزب حينها الصديق المهدي والغالبية الساحقة لقياداته مواقف معارضة[2].

ثانيا: الحزب الشيوعي
نشأ الحزب الشيوعي حوالي 1946م من بعض طلاب كلية غردون وخريجيها ولكن الجزء الأكبر من الحزب سبق تكونه في مصر من الطلبة السودانيين في الجامعات المصرية في بداية

[1] للتفاصيل انظر/ي انتخابات أبريل 2010 في الميزان، لجنة الانتخابات، حزب الأمة القومي، مكتبة جزيرة الورد، 2010
[2] للملابسات يرجى مراجعة: رباح الصادق، الإمام الصادق المهدي سيرة ومسيرة، الجزء الأول: بينج ماريال. وأمين التوم، ذكريات ومواقف.

أربعينات ذلك القرن[1]، وكان جزءاً من الحركة المصرية للتحرر الوطني (ح.م) التي أنشأها المصري الفرنسي هنري ناسوم كوربيل[2] وتحولت في منتصف 1947 إلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني "حدتو"، وكان فرعها من حركة الشيوعيين السودانيين بمسمى الحركة السودانية للتحرر الوطني "حستو".

الرافد المصري من كادر الحزب شكل غالبية القادة المرموقين أمثال عبد الخالق محجوب[3]، وعوض عبد الرازق[4]، وأحمد سليمان[5]، والتجاني الطيب بابكر[6]، والجنيد علي عمر، وعزالدين علي عامر، وعبد الرحمن عبد الرحيم عثمان (الوسيلة)، وعبد الوهاب زين العابدين عبد التام[7]،

[1] Mohammed Nuri El-Amin, The Sudanese Communist Movement: The First Five Years.

Source: Middle Eastern Studies, Vol. 32, No. 3 (Jul., 1996), pp. 22-40 Published by: Taylor & Francis, Ltd. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4283806 . Accessed: 20/06/2014 19:06

[2] **هنري كوربيل** (13 سبتمبر 1914- 4 مايو 1978م) ناشط سياسي مصري/ فرنسي، كان من مؤسسي حركة التحرر الوطني المصري (ح.م.ت.و حمتو) التي أصبحت في 1947م الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو)، وساهم في تأسيس شقيقتها السودانية الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) بالقاهرة وهي مكونة من السودانيين في التنظيم. اغتيل ودفن بباريس.

[3] **عبد الخالق محجوب عثمان** (23 سبتمبر 1927– 1971م) ولد بحي المكي بأم د رمان، التحق بكلية غردون ثم هاجر لمصر لإكمال دراسته حيث انتسب بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول؛ وصار قياديا في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو)؛ كبرى تنظيمات الحركة اليسارية والماركسية المصرية حينها، قضي بمصر ثلاثة أعوام؛ قبل أن يقطع دراسته بسبب المرض ويعود للسودان عام 1949؛ التحق بالحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو)؛ في العام 1949؛ تفجر صراع داخل الحركة كان من نتيجته إبعاد عوض عبد الرازق عن قيادة التنظيم؛ واختياره سكرتيرا عاما للحركة. شارك حزبه في معارضة نظام عبود العسكري، وكان عبد الخالق من أبرز القيادات السياسية بعد ثورة أكتوبر 1964. أعدمه النميري على رأس قادة الحزب الشيوعي إثر فشل انقلاب هاشم العطا في 19 يوليو 1971م. جمعته بالكاتب رابطة حزبية وفكرية قوية.

[4] ***عوض عبد الرازق*** (1926-1981م) ولد بمدينة رفاعة، التحق بكلية الآداب في كلية غردون وغادر لمصر قبل أن ينهي دراسته والتحق بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول. وكان من مؤسسي حستو. خلف زين العابدين عوض عبد التام على منصب السكرتير العام للحركة عام 1947م. وتمت إقالته هو ذاته عام 1949م إذ خلفه عبد الخالق محجوب الذي شن عليه هجوماً شديدا في "قضايا ما بعد المؤتمر الرابع" متهما اياه بالانتهازية. في 1951م قام عوض عبد الرازق بتكوين آخر منافس باسم (الحركة الديمقراطية السودانية) وكتب تقريرا عن الفترة يوليو 1947- أكتوبر 1952م، انتقد فيه ما سماه بـ"الخط اليساري المتعجل"، ولكن لم يكتب لتنظيمه الجديد النجاح. عندما تولى نظام الفريق عبود السلطة عام 1958م صار عوض عبد الرازق أحد مؤيدي النظام العسكري.

[5] **أحمد سليمان**- المحامي (1934/1/14م- 2009/3/31م) ولد بأم درمان، التحق بكلية الآداب جامعة الخرطوم، ثم كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة التي تخرج منها. من مؤسسي الحزب الشيوعي السوداني ومن قادة الجبهة المعادية للاستعمار. فصل من عضوية الحزب الشيوعي عام 1970، تقلد عدة مناصب وزارية وعمل سفيرا للسودان في عدد من العواصم. انضم للجبهة الإسلامية القومية بعد انتفاضة رجب/ أبريل 1985م.

6 **التجاني الطيب بابكر** (1927-2011)، سياسي سوداني. ولد بمدينة شندي وبدأ دراسته بكلية غردون ثم اتجه لجامعة فؤاد الأول بمصر حيث انضم في أربعينيات القرن العشرين لحستو، باكورة الجبهة المعادية للاستعمار، لاحقاً الحزب الشيوعي السوداني. وتعرض للاعتقال في مايو 1948 في القاهرة وتم ترحيله للسودان بسبب نشاطه السياسي، عمل معلما بمدرسة الأحفاد قبل أن يتفرغ للعمل الحزبي، حيث تعرض مرارا للاعتقال والاختفاء لتسيير العمل الحزبي خلال كل الأنظمة المستبدة التي عايشها: نظام عبود ونميري و"الإنقاذ"، وكان أحد أبرز قيادات التجمع الوطني الديمقراطي الذي قاد مقاومة نظام الإنقاذ البائد في عقديه الأوليين. شغل منصب رئيس تحرير صحيفة (الميدان) الناطق الرسمي باسم الحزب الشيوعي السوداني إبان الديمقراطية الثالثة في الفترة (1985-1989م)

[7] عبد الوهاب زين العابدين عبد التام محمد علي خيري وردي (1919-1985)، والده الملازم زين العابدين كان من الضباط الذين شاركوا في ثورة 1924م. كان عبد الوهاب من مؤسسي الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو)، التي شكلت نواة الحزب الشيوعي السوداني، وأول سكرتير لها (1946-1947)، فضلاً عن أنه كان عضواً في الهيئة الستينية لمؤتمر الخريجين في الدورتين التاسعة والعاشرة (1945-1946) وسكرتيراً للجنة التنفيذية. وأثناء تقلده لسكرتارية حستو روّج لفكرة اندماج الحزب في الحركة الاتحادية بدلاً من أن يكون حزباً مستقلاً بذاته؛ إلا أن هذه الفكرة رفضت. فصل عام 1947 من حستو، وانضم بعدها للوطني الاتحادي.

وعبد الماجد أبو حسبو، وغيرهم. وقد تعرض عديد منهم للحبس والفصل من الدراسة والإبعاد للسودان فاتجهوا للدراسة في مصر.
في السودان انخرطت كوادر "حستو" كتيار داخل الحركة الاتحادية، خاصة حزب الأحرار الاتحاديون، وحزب الاتحاديين، ثم ما لبثت أن استقلت بنفسها بعد صراع داخلي تحت اسم الحركة السودانية للتحرر الوطني. وكان نشاط الحركة ظاهراً وسط العمال حيث دعتهم للإضراب عام 1948م، وفي الدعوة لمقاطعة انتخابات الجمعية التشريعية 1948م، وكذلك ضمن اتحاد طلبة كلية غردون الذي سيطرت عناصر الحركة على لجنته التنفيذية في دورة عام 1949م وقاد إضراباً للطلبة ذلك العام.
خاضت "حستو" عدداً من الصراعات الداخلية، ففي البداية كان سكرتيرها العام عبد الوهاب زين العابدين عبد التام، والذي أزيح من موقعه كسكرتير عام للحركة وخلفه في يوليو 1947م عوض عبد الرازق، بحجة عدم جرأته في إبراز برنامج الحركة والوثيقة المشتركة مع الشيوعيين المصريين المنادية بالجلاء عن مصر والسودان وحق الشعب السوداني في تقرير مصيره إذ كان يساير شعار وحدة وادي النيل تحت التاج المصري.
لاحقاً وفي حوالي 1949م تنازل عوض عبد الرازق عن القيادة وحل محله عبد الخالق محجوب كسكرتير عام للحركة. وقال عبد الخالق إنه تحت قيادة عوض عاد الاتجاه الانتهازي الذي هزم عام 1947م للظهور وهو "الوقوع تحت تأثير الرأسمالية الوطنية وتقييد نشاط الحزب المستقل بحدودها"،.."وشاعت العلاقات العائلية في التنظيم وضرب باللائحة عرض الحائط وساد الجمود في دراسة الماركسية وباختصار تدهورت حياة الحزب الداخلية وانخفض المستوى الماركسي اللينيني فيه". وفي المقابل كتب عوض عبد الرازق تقريراً عن الفترة يوليو 1947- أكتوبر 1952م، انتقد فيه ما اعتبره الخط اليساري المتعجل الداعي للقفز فوق المراحل بتحويل الحركة السودانية للتحرر الوطني إلى حزب شيوعي ماركسي لينيني مستنداً إلى العمال والمزارعين والمثقفين الثوريين. مبرراً موقفه بأن طبقة العمال لا تزال وليدة محصورة في عمال الخدمات ودورهم ثانوي، ولن يكتمل تطور طبقة العمال إلا في ظل الثورة الوطنية الديمقراطية التي تحقق البناء الصناعي الواسع الذي يجعل طبقة العمال قائدة وقادرة على بناء حزبها الطليعي القوي، ورأى أن المزارعين يطابقون في وعيهم مستوى الإنتاج الزراعي المتخلف في السودان، كما أن الفكر الماركسي اللينيني ما زال فكراً صفوياً منحصراً في أوساط الأفندية الذين يعانون أبلغ المعاناة في فهم فلسفته، لذلك رأى "أن إنشاء حزب شيوعي على تلك الأسس يعد عملاً سطحياً لا سند له سوى الجمل الثورية غير المستوعبة للظروف الوطنية، ويبرز ممارسة تعتمد على التلقين والإشارة. فنقل تجارب الشعوب والأمم الأخرى دون فهم ظروف البلاد الخاصة يعد عبثاً خطيراً"[1]. وقد ظلت هذه القضايا محل صراع في مؤتمرات متتالية حتى حسمت في 1952م لصالح عبد الخالق ومؤيديه، وغادر الحركة نفر من المثقفين شكل بعضهم الحركة الديمقراطية السودانية التي انقسمت بدورها إلى تشكيل سري باسم التنظيم الشيوعي وحزب سياسي علني باسم الحزب التقدمي الديمقراطي، وهي تكوينات لم تشكل منافسة حقيقية للحركة الأم.
كان الحكم البريطاني متوجساً من وجود عناصر شيوعية راديكالية في السودان وكان يتابع نشاطها فعمل على محاربة الشيوعية عبر عدة إجراءات كالتالي:

- أصدر الحاكم العام أمراً في 1950/11/25م بموجب المادة 3 من قانون الجمعيات غير المشروعة لسنة 1924م أعلن بموجبه عدم مشروعية الجمعيات والمنظمات الشيوعية،

[1] فيصل عبد الرحمن علي طه، الطريق نحو الاستقلال

وأعلن أن أية جمعية في السودان أياً كان اسمها تدعو أو تروج أو تمارس نظريات أو مبادئ الشيوعية العالمية أو الجهاز المعروف باسم الكمنفورم[1] تعتبر جمعية غير مشروعة.

- وفي مايو1952 أصدر الحاكم العام أمراً أعلن بموجبه عدم مشروعية إجراء اتصالات مع حركات شيوعية في بلاد أخرى. كما تم منع دخول كتب ومنشورات الشيوعية للبلاد.
- وبعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتي، سعى الحاكم العام لإصدار قانون يجرم الشيوعية في 1953م، حيث أصدر بالأمر المؤقت رقم 22 قانون منع النشاط الهدام. وليصير الأمر المؤقت قانوناً نافذاً كان يلزمه تأييد البرلمان المنتخب في فبراير من ذلك العام. لكن تكونت هيئة شعبية للدفاع عن الحريات لمعارضة القانون ومهرت وثيقة قدمتها لرئيس الوزراء السيد إسماعيل الأزهري (كان الحزب الوطني الاتحادي قد فاز في تلك الانتخابات بالأغلبية وشكل منفرداً أول حكومة وطنية.) كان من ضمن الموقعين على الوثيقة رئيس تحرير جريدة الأمة. ووقف حزب الامة في صف رفض الأمر المؤقت الخاص بقانون قمع النشاط الهدام، وفي 1954/3/30 اتفقت الحكومة (الوطني الاتحادي) والمعارضة (حزب الأمة) على إسقاط القانون في البرلمان. فأسقط مجلس النواب الأمر المؤقت في 30 مارس 1954م بإجماع النواب على محورية الحريات.

- في عام 1954م تحولت الحركة السودانية للتحرر الوطني "حستو" إلى "الجبهة المعادية للاستعمار" التي صارت الحزب الشيوعي فيما بعد. وتم افتتاح دارها رسمياً في 18 يناير 1954م.
- سرعانما تغير موقف الحزب الحاكم، الوطني الاتحادي، وصار يسعى حثيثاً لتجريم الشيوعية بالقانون. فنتيجة لحركة الإضرابات المتعددة التي دعت لها الجبهة المعادية للاستعمار، والنقابات التي تسيطر عليها مثل نقابات: عمال السكة حديد والنقل النهري واتحاد عام نقابات العمال واتحاد المزارعين ضاقت حكومة السيد إسماعيل الأزهري[2] ذرعاً بها فكلفت مستشارها القانوني أحمد متولي العتباني، في سبتمبر 1954م، بإعداد مشروع قانون لمحاربة الشيوعية توطئة لعرضه على البرلمان. وبررت ذلك بأن بعض المواطنين استغلوا فرصة حرية التعبير المتاحة استغلالاً سيئاً ربما أخل بالنظام، وأن النشاط الشيوعي قد تغلغل في بعض المرافق وهيئاتها مثل اتحاد مزارعي مشروع الجزيرة. وفي أكتوبر 1954م صرح السيد علي عبد الرحمن وزير العدل بأن الحكومة ستقدم للبرلمان عندما ينعقد في نوفمبر قانوناً يجرم الشيوعية في السودان لأن الشيوعيين استغلوا فرصة عدم وجود القانون للقيام بنشاط تخريبي واسع[3].

عارض عدد من الأحزاب والشخصيات العامة الاتجاه لإصدار قانون محاربة الشيوعية، وتم التعبير عن هذا الموقف في وثيقة وقع عليها حزب الأمة، الحزب الجمهوري، الجبهة المعادية للاستعمار، اتحاد نقابات عمال السودان، اتحاد مزارعي مشروع الجزيرة، الجماعة الإسلامية، وجماعة الفكر السوداني، ومن الشخصيات وقع محمد أحمد محجوب الذي كان زعيماً للمعارضة في مجلس النواب (انضم السيد محمد أحمد محجوب لحزب الأمة لاحقاً، في ديسمبر 1956م).

ومع ذلك سعى وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة الأزهري يحي الفضلي للقيام باستشارات واسعة حول إصدار قانون لتجريم الشيوعية، وحول كيفية التصدي للشيوعية وسط النقابات،

1 الكومنفورم Cominform(1956-1047) هو مكتب الإعلام الشيوعي العالمي، تأسس المكتب بتوجيه من القيادة السوفيتية، في 5 /6 أكتوبر ببلغراد عاصمة يوغسلافيا الاشتراكية آنذاك، وبعد طرد يوغسلافيا من المجموعة نقل المكتب للعاصمة الرومانية بوخارست. كان هدف المكتب تنسيق الأعمال بين الأحزاب الشيوعية في مختلف البلدان.

2 **إسماعيل الأزهري(1969-1900م)** رئيس حزب الأشقاء داخل مؤتمر الخريجين ثم رئيس الحزب الوطني الاتحادي المكون في 1952م، رئيس وزراء السودان(1956-1954م) ورافع علم السودان. رئيس مجلس السيادة في الفترة (1965-1969م). له مؤلفات منها "الطريق إلى البرلمان". قاوم نظامي عبود ومايو، أصيب بالذبحة القلبية لوفاة شقيقه وهو مسجون بعد انقلاب 25 مايو 1969م وتوفي بعدها.

3 فيصل عبد الرحمن علي طه، السودان على مشارف الاستقلال الثاني (1959-1954م)، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الطبعة الأولى، 2010م، ص 231

خاصة في زيارته لبريطانيا ضمن وفد الحكومة برئاسة الأزهري في ديسمبر 1954م، وكان النصح الذي تلقاه من مختلف الجهات البريطانية التي استشارها هي الابتعاد عن التشريع والسعي لإقامة نظام اجتماعي واقتصادي يحقق طموحات الأفندية ويزيل ظلامات المواطنين ويشجع العناصر المعتدلة في النقابات لتتولى بنفسها شن المعركة ضد الشيوعيين وتقيم صلات مع الاتحادات الأوربية والاتحاد الدولي للنقابات الحرة.
وبحلول مارس 1955م تخلت حكومة أزهري عن فكرة إصدار تشريع مضاد للشيوعية بسبب موقف المعارضة الرافض، وربما بأثر من النصح البريطاني، بل هناك وزراء داخل الحكومة نفسها كانوا يعارضون التشريع المذكور.

الشيوعي وحزب الأمة: مضابط الوفاق

تميزت البيئة السياسة السودانية بتسامحها مع الأفكار والتنظيمات الحديثة والوافدة مثل حزب الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي وأحزاب القومية العربية لاحقاً، فلم تجد الأحزاب والتنظيمات الرفض والقمع الذي وجدته في الدول المحيطة بالسودان. ورغم التصنيف الطبقي والسياسي الذي تبناه الحزب الشيوعي إلا أننا نلمح بوضوح التسامح الذي قوبل به الحزب الشيوعي لا سيما من حزب الأمة في الموقفين المذكورين من قانون النشاط الهدام، ومن اتجاه حكومة الازهري لحظر الحزب الشيوعي.
ومن الأمثلة على ذلك الضجة التي ثارت في الرأي العام في أكتوبر عام 1954م، ويبدو أن شيخ العلماء حينها ندد بمنشور نسب للشيوعيين يقول بحديث الإفك إساءة لبيت الرسول صلى الله عليه وسلم، الأمر الذي تصدى له راعي حزب الأمة آنذاك، الإمام عبد الرحمن المهدي بنفسه منعاً للفتنة. إذ جاء في جريدة الميدان في 1954/10/14م في عددها الثاني عشر الخبر التالي بعنوان السيد عبد الرحمن المهدي يحذر من الفتنة: (في صلاة الجمعة بمسجد عبد الرحمن المهدي بودنوباوي وقف شخص اسمه الغبشاوي وخاض في حديث الإفك وأعاد على المصلين منشور شيخ العلماء وحرض الناس وأثار الخواطر ودعا للفتنة بصورة عمياء، وكان في الصلاة عدد كبير من الأنصار من العاصمة ووفود من دارفور وغيرها، وبسبب هذه الإثارة هاج الناس وأصبحوا في حالة توحي بأي شيء. وكان السيد الإمام عبد الرحمن المهدي حاضراً كعادته في كل صلاة جمعة فلما رأى التحفز البادي على الوجوه لم يطق صبراً على هذا الأمر الذي كان مفاجئاً فنهض وخطب في الناس وقال إنه حسب ما يعلم فإن المصدر الحقيقي للمنشور المشار إليه تحيطه الشكوك والريب، ولم يثبت أنه من عمل الشيوعيين وأضاف إلى ذلك أنه قرأ في الصحف أن أحد الشيوعيين قد نفى أنهم يحاربون الدين وهذا يكفينا كمسلمين، وفوق هذا فإن الإسلام لا يأخذ الناس بالشبهات.
ثم نبه السيد الإمام إلى حقيقة أخرى هي أن ذلك المنشور لم يصل الى كل الهيئات الدينية فلم يصل الى طائفة الأنصار، وأنه اتصل بطائفة الاسماعيلية فقالوا إنه لم يرسل لهم، ومن هذا يفهم أنه قد قصد به جهة خاصة وحدها ولو كانت المسألة دينية بحتة لأرسل لكل الهيئات الدينية بغير استثناء.
وحذر السيد عبد الرحمن من هذه الفتنه التي قد يثار أتباعه للاندفاع فيها بحماسهم ويصبحون صيحة في مسألة لا تخصهم ولا مصلحة لهم فيها وختم قوله بالتوجه إلى أتباعه بأن لا يخوضوا في هذا الأمر وأن يجتنبوا هذه الفتنة وقال إنه لا توجد سلطات للمسلمين في هذا البلد اليوم وليس من حق أحد أن يهدر دماء الناس.
ننشر هذا الحديث تسجيلاً للموقف ونحن كما يعلم الناس لسنا من طائفة السيد عبد الرحمن ولا من الحزب الذي يشمله برعايته ولكن رغم هذا فإن الأمانة تقتضي بأن نوضح هذا الموقف لكل السودانيين.)
وتأكيداً لهذه الروح التصالحية المتسامحة من حزب الأمة ننقل رواية الطيب صالح في كتابه (منسي إنسان نادر على طريقته) قصة إكرام السيد عبد الرحمن لضيوف الحزب الشيوعي

بمبادرة منه حيث قال: (حل وفد من الحزب الشيوعي السوفيتي ضيفاً على الحزب الشيوعي السوداني. ولما سمع السيد عبد الرحمن المهدي، نادى عبد الخالق محجوب أمين الحزب الشيوعي السوداني، وكان يعامله كابنه لأنه كان صديقاً لوالده، وقال له: "يا عبد الخالق، أنا سمعت أن الشيوعيين الروس نزلوا ضيوفاً عليكم، وأنا أعرف أن حزبكم ما عنده قدرة ضيافتهم وإكرامهم. نحن يهمنا ان يأخذوا فكرة طيبة عن السودان وأن الشيوعيين في السودان ناس كرماء يقومون بواجب الضيف. كيف إنتو ماشين تكرموهم"؟
أجابه عبد الخالق محجوب: "والله يا سيد نحن ما فكرنا في الموضوع دا ...نكرمهم على قدر قدرتنا. يمكن نعمل حفلة شاي". فقال له السيد عبد الرحمن: "أبداً. حفلة شاي مش كفاية تعزموهم كلهم للعشاء هنا. نعمل لهم عشاء كبير عندي هنا".
وهكذا اجتمع الشيوعيون، سودانيون وبلشفيك، على مائدة السيد عبد الرحمن المهدي رجل الدين وإمام طائفة الأنصار، وراعي حزب الامة. أولئك رجال من أمة قد خلت، رحمهم الله رحمة واسعة). أ.هـ.
ويروي محجوب عمر باشري ما بين الإمام عبد الرحمن المهدي والشيوعيين فيقول: (آمن السيد عبد الرحمن المهدي بحرية السودان واستقلاله، وحرية الأفراد واستقلالهم. كان الشيوعيون يترددون على السيد عبد الرحمن وهم يهاجمونه، فلما التقوا مع حزب الأمة معارضين للحزب الوطني الاتحادي كان رحمه الله يبتسم ويقول لهم: إننا نؤمن بالقومية السودانية والوحدة الوطنية، وأنتم تنكرون القومية، فما كان منهم إلا أن ترجموا كتاب ستالين عن القوميات، واجتمعوا معه مرة أخرى وأهدوه الكتاب فضحك وقال لهم: إن مجتمعنا لم يصل بعد إلى درجة الرأسمالية فنحن ما زلنا قرويين لا فروق بيننا ولا امتيازات، وأنتم تحاربون الإقطاع وليس في السودان إقطاع، أما قرأتم منشور الإمام المهدي أن الأرض لمن يزرعها؟ اذهبوا وازرعوا الأرض الشاسعة)[1].

التعاون ضمن الجبهة الاستقلالية

لم يقتصر الوفاق بين الأمة والشيوعي على العلاقات الودية، بل جرى بينهم تحالف سياسي ضمن الجبهة الاستقلالية. وتمت الإشارة للجبهة ضمن "جهاد في سبيل الاستقلال" وهي مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي التي حررتها لجنة من المحيطين به، حيث ورد تحت عنوان جانبي "الترحيب بالجبهة المعادية للاستعمار". ما يلي:
(كان هذا العام عام عمل مضن وكبير بالنسبة للمعارضة الاستقلالية وكان السعي لاكتساب الأحزاب والهيئات الوطنية إلى جانب المعارضة ومع فكرة الاستقلال هدفا رئيسيا وغاية كبرى.
وفي يوم من أيام شهر أكتوبر من عام 1954م زار السيد الإمام في سراياه زعماء الجبهة المعادية للاستعمار، وهم شبان يساريون لم يتعاونوا مع السيد أو حزب الأمة من قبل لاعتقادهم باختلاف مذهبي كبير بين الحزبين.
وفي هذه الزيارة وبعد أن كشفت الأيام صدق السيد الإمام وقادة حزب الأمة وحرصهم على تحقيق الاستقلال طلب زعماء الجبهة اليسارية السماح لهم بالتعاون في جبهة واحدة تعمل للاستقلال.
لقد رحب السيد الإمام بزعماء الجبهة المعادية للاستعمار وأثنى عليهم ثم قال:" إن الخلاف المذهبي لا يعني شيئا في هذا الطور من حياتنا السياسية. فنحن الآن تواجهنا مشكلة الاستقلال نفسه فلنعمل سوياً لتحقيقه ثم لنفترق بعد الاستقلال إذا رأينا أن ذلك من مصلحة بلادنا".
كان انضمام الجبهة إلى المعارضة كسباً كبيراً ما في ذلك شك. لا لكثرة أعضائها ولكن لصلابة قادتها وشبانها وحسن تنظيمها وفعاليتها بين صفوف الطلبة وشباب العمال الذين تبهرهم عادة

[1] محجوب عمر باشري، رواد الفكر السوداني، ص 208- 209

المذاهب المتطرفة والشعارات الجديدة البراقة. لقد لعبت الجبهة فيما بعد دوراً كبيراً في الانتصار لفكرة الاستقلال مع أحزاب الجبهة الاستقلالية.) أ. هـ[1].
وفي الليلة السياسية التي أقيمت بدار الجبهة المعادية للاستعمار في 23 يناير 1955م وشارك فيها خطباء من حزب الأمة وحزب الاستقلال الجمهوري دعا محمد أحمد محجوب زعيم المعارضة لتكوين جبهة وطنية للاستقلال، واقترح تكوين لجنة تمهيدية لدراسة المشروع. واستجابت لدعوة المحجوب أحزاب الأمة والجمهوري الاشتراكي والجبهة المعادية للاستعمار وشخصيات مستقلة وشخصيات عمالية، واتفق في أول اجتماع على أن الأسس التي اقترحها اتحاد طلاب كلية الخرطوم الجامعية تمثل في واقع الأمر أسس الالتقاء لجميع السودانيين الذين يريدون حقاً تحرير بلادهم تحريراً يحفظ لها عزتها وتقدمها، وهي:

- الاستقلال التام.
- كفالة الحريات العامة.
- عدم ربط البلاد بالأحلاف العسكرية ومعونات الدول الأجنبية التي تؤثر على سيادة البلاد.

وحددت الجبهة واجبات عملية ينبغي القيام بها وهي: إصدار قرار من البرلمان بتحديد موعد لجلاء القوات المصرية والبريطانية، وإجراء استفتاء حول شعاري الاستقلال أو الاتحاد مع مصر لأنه الطريق السليم للتعبير عن إرادة الشعب، فانتخاب جمعية تأسيسية يعرض هذه الإرادة للتزييف من قبل أعداء الحرية سواء من الاستعماريين البريطانيين أو الحكومة المصرية الذين بدأ نشاطهم المعادي لهذه الحرية.
أثار تحالف حزب الأمة في إطار الجبهة الاستقلالية مع الجبهة المعادية للاستعمار واجهة الحزب الشيوعي استغراباً شديداً في أوساط اليسار وفي الدوائر البريطانية. وذكر كامل محجوب أن عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي آنذاك برر في أحد اجتماعات اللجنة المركزية التعاون مع حزب الأمة في الجبهة الاستقلالية بأنه بعد الاستقلال يمكن أن تكون أكثر الفئات رجعية ذات توجه وطني لأنها تكون قد تحررت من نفوذ الاستعمار وضغوطه، وهو تبرير لم يكن كاملا يوافقه وفقما ذكر.
أما البريطانيون فقد عبروا عن ضيقهم بهذا التحالف. ففي الوقت الذي كانت الحكومة برئاسة الأزهري تفكر في إصدار تشريع مضاد للشيوعية كان حزب الأمة – أكبر أحزاب المعارضة- يتعاون مع الجبهة المعادية للاستعمار في إطار الجبهة الاستقلالية. وتعليقاً على ذلك كتب المفوض البريطاني آدمز "إن دوائر حزب الأمة ظلت بشكل يدعو للضيق كالنعامة بالنسبة لمسألة الشيوعية".
وفي لقائه بسكرتير حزب الأمة عبد الله خليل أثار مستشار الحاكم العام وليام لوس المسألة في 24 يناير 1955م، ورد خليل بأن حزب الأمة لا يخشى التعاون مع الشيوعيين من أجل الحصول على الاستقلال ولكن لا توجد أوهام لدى أي من الطرفين حول مواقفهما تجاه أي مسألة أخرى[2].

الميثاق الوطني

وفي أبريل 1955م، وفي سبيل رسم سياسة وطنية غير حزبية نحو تقرير المصير وتحقيق الاستقلال الكامل، أعدت الجبهة الاستقلالية ميثاقاً وطنياً ينادي بالاستقلال التام غير المشروط، وينادي بعدم الارتباط بأية أحلاف عسكرية مع أي دولة أو كتلة أجنبية، وكفالة الحريات العامة واحترام الأغلبية لحقوق الأقلية وتوفير العدالة الاجتماعية، وتأليف لجنة ممثلة للأحزاب والهيئات لدراسة مصالح الجنوب لتحقيقها بأسرع فرصة لإتمام وحدة البلاد، والمحافظة على علاقات الصداقة وحسن الجوار مع مصر وتوثيق الصلات بشعبها والشعوب المجاورة الأخرى.

[1] الصادق المهدي (إعداد وتحرير) جهاد في سبيل الاستقلال: مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي
[2] فيصل عبد الرحمن علي طه، على مشارف الاستقلال، سابق

ودعت الجبهة إلى مهرجان وطني بجامع الخليفة بأم درمان في يوم الجمعة 8 يوليو 1955م ليكون عيداً قومياً يعبر فيه الشعب عن التفافه حول الميثاق، لكن محافظ الخرطوم حظر المهرجان وعارضه الحزب الحاكم، الوطني الاتحادي وقال سكرتيره العام خضر حمد إن الميثاق مؤامرة ضد البلاد وناشد الشعب بأن يقاطع ميثاق الانفصاليين ويقف مع الحزب الوطني الاتحادي. الجدير بالذكر أن الانفصال المذكور عني به الاستقلال التام عن مصر مثلما عن بريطانيا.

لكن هذا التآلف سرعانما تغير.

الشيوعي والأمة: مضابط الشقاق

لقد تابعنا كيف نشأت الشيوعية كتيار داخل الحركة الاتحادية، وكيف تبنت "حستو" الماركسية اللينينية منهجاً في التحليل الطبقي والسياسي. وبناءً على نشأة عناصره الاتحادية وتحليله الطبقي وتأثره بالنشأة في مصر ضمن (ح.م) و(حدتو) لاحقاً، ثم تأثره بالتجربة الناصرية، تبنى الحزب الشيوعي في أغلب فترات تاريخه تحليلاً يصنف حزب الأمة كحزب رجعي إقطاعي حليف للاستعمار، ويسمي الحركة الاتحادية بالحركة الوطنية، فهذا المصطلح أطلقه الحزب الشيوعي على مؤتمر الخريجين الذي صار بعد نوفمبر 1944م يساوي تقريبا الحركة الاتحادية إذ خرجت منه الجماعات الاستقلالية وكونت حزب الأمة في فبراير 1945م[1]. كما أن أدبيات الحزب الشيوعي لم تكن تذكر حزب الأمة إلا وتصفه بأنه عميل بريطاني، والقوى الرجعية، الخ، وذلك مبذول في أدبيات الحزب الأولى وبادٍ في مواقف عديدة، ابتدرتها الجبهة المعادية للاستعمار بالانسحاب من الجبهة الاستقلالية.

حينما انسحب الحزب الجمهوري من الجبهة الاستقلالية في يونيو 1955م برر ذلك بوقوع حوادث تثبت أنه لم تعد هناك حاجة لها فالسودانيون جميعاً إلا فئة ضئيلة غير بريئة من الغرض يؤمنون باستقلال السودان التام الكامل السيادة، وأهمها تحركات نواب الحزب الوطني الاتحادي التي نتج عنها قرار لجنة العشرة (وهو قرار بالانحياز لشعار استقلال السودان). ثم جاء انسحاب الجبهة المعادية للاستعمار من الجبهة الاستقلالية في سبتمبر 1955م، وبعد أن أعلن الحزب الوطني الاتحادي رسمياً انحيازه لشعار الاستقلال التام في أغسطس، لكن الجبهة اختارت أن تبرر انسحابها بأن حزب الأمة لم يبد حماسة لتنفيذ بنود الميثاق، وأنه عارض إشراك السودان في اللجنة الدولية وأيد اشتراك باكستان رغم ارتباطها الواضح بالأحلاف العسكرية، وأنه خرق الاتفاق بمعارضة تأجيل البرلمان لما بعد إلغاء القوانين المقيدة للحريات. وقد أوضح حزب الأمة في رده على تلك المزاعم أن الجبهة المعادية للاستعمار كانت منذ وقت ليس بالقصير تبحث عن سبب لانسحابها من الجبهة الاستقلالية ربما تأثراً بأقوال الخارجين عليها انتقاداً لتعاونها مع حزب الأمة. وفند الأسباب التي ذكرتها وأثبت أنها قامت على أساس غير صحيح. فالحزب أيد ما جاء في الميثاق الوطني بعدم الارتباط بالأحلاف العسكرية بقوة في صحافته واجتماعاته السياسية وتصريحات قادته، وليس صحيحاً على الإطلاق أنه من اختار باكستان في اللجنة الدولية بل إن أحزاب الجبهة الاستقلالية وهيئاتها مجتمعة هي التي اتخذت القرار بأن تكون الهند وباكستان ضمن عضوية اللجنة الدولية. أما موضوع الحريات العامة فليس لحزب الأمة دور في ذلك فرئيس مجلس النواب، بابكر عوض الله، هو الذي رأى تأجيله لجلسة أخرى وهو من حقه الدستوري.

- وعندما حدث الانقسام في الحزب الوطني الاتحادي وانشق عنه حزب الشعب الديمقراطي في 1956م بذل الحزب الشيوعي جهداً جباراً في محاولة توحيد الحزبين خوفاً من تمدد حزب الأمة.

---

[1] لتفاصيل ما حدث يرجى الرجوع إلى فيصل عبد الرحمن علي طه: الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني على السودان 1935-1952، دار الأمين، القاهرة، 1999م

وحينما تحالف حزب الأمة مع حزب الشعب الديمقراطي عمل الحزب الشيوعي كل وسعه لإسقاط تلك الحكومة، وجعل فض التحالف هدفاً معلناً في بياناته الرسمية، ودعا بدون كلل أو ملل لفض الائتلاف وتوحيد الحزب الاتحادي وحزب الشعب، وعقد اجتماعات لتقريب وجهات النظر، واستعطف الحزبين لتفويت الفرصة على فوز حزب الأمة. ونشرت الميدان ملخصاً لتقرير اللجنة المركزية عن أسباب فشل حملة عزل حزب الأمة جاء فيه: (إن شعار عزل حزب الأمة عن الحكم والتعاون بين أحزاب الوطني الاتحادي و الشعب الديمقراطي والجبهة المعادية للاستعمار وكافة الدوائر الوطنية في البرلمان لتكوين حكومة أكثر ارتباطاً بأماني البلاد هذا الشعار فشل)، ثم عدّد التقرير أسباب الفشل وخلص إلى (أن موقفنا هو توحيد القوى الوطنية لخوض الانتخابات في جبهة ضد القوى الرجعية من زعماء حزب الأمة، وهزم سياساتهم الرامية لإبعاد السودان من منطقة التحرر العربي و فصم علاقاته مع شعب مصر وتسليمه للاستعمار.)
وغني عن القول إن حزب الأمة هو الذي خاض معركة الاستقلال وتحالف الشيوعيون معه في ذلك، في حين كان قادة الوطني الاتحادي المذكورون ينادون بوحدة وادي النيل تحت السيادة المصرية.

- وفي بيان لها قالت السكرتارية المركزية للجبهة المعادية للاستعمار: (إننا نرى أن مهمتنا في الانتخابات هي إضعاف حزب الأمة للحد الأقصى وتقوية المعسكر الوطني بأكبر قدر ممكن).
- ولما فاز حزب الأمة بالانتخابات أصدر الحزب الشيوعي بياناً في 1958/3/12م جاء فيه: (إن كل وطني غيور أسف للمركز الممتاز الذي أحرزته قيادة حزب الأمة بعد الانتصار الذي أحرز في انتخابات 1953م) يعني الانتخابات الذي فاز فيها الحزب الوطني الاتحادي بالأغلبية، ومضى يقول: (لقد أعلنت الجبهة المعادية للاستعمار منذ أن قامت الفتنة البغيضة بين الختمية والوطني الاتحادي أن هذا الوضع يؤدي إلى تقوية الاستعمار في البلاد وأصدقائه المتعاونين معه وهم زعماء حزب الأمة. لقد دقت ناقوس الخطر منذ أول 1956م وناشدت زعماء حزب الشعب والوطني الاتحادي أن يتركوا خلافاتهم وأن يتحدوا مرة أخرى.) ثم بعث الحزب الشيوعي برقية للسيد علي الميرغني بصفته أبي الوطن وصفات أخرى طالبين منه التوحد مع الوطني الاتحادي لإنقاذ البلاد.
- وبعد تولي السيد عبد الله خليل رئاسة الوزارة المؤتلفة مع حزب الشعب الديمقراطي قاد الحزب الشيوعي حملة مضادة له ولحكومته وتضافر في ذلك مع الحزب الوطني الاتحادي، وإعلام مصر الناصرية المعادي، بل حتى وزراء حزب الشعب الديمقراطي المؤتلفين مع حزب الأمة ضلعوا في تشويه الحكومة التي كانوا جزءاً منها، وقد اعترف قائلهم علي عبد الرحمن في تقرير لجنة التحقيق القضائية بشأن قيام انقلاب نوفمبر 1958م بذلك، قال الشيخ علي: (سبب ائتلاف حزب الشعب مع حزب الأمة أنه بعد الانتخابات العامة لم يكن أي حزب قادر على تأليف حكومة بمفرده، وكانت علاقاتنا مع الوطني الاتحادي حادة بعد الانشقاق، ولا تسمح بتكوين حكومة منا ومنه، ولذا كان طبيعياً أن يكون حزب الأمة طرفاً في الحكومة وقد حدث تلاقي بين الختمية والأنصار قبل الانتخابات بين السيدين –الميرغني والمهدي- ولهذا كانت علاقتنا مع حزب الأمة أحسن بسبب التلاقي، وبعد الانتخابات، ولكن كان شعورنا نحن سياسيو حزب الشعب أن حزب الأمة هو عدونا الطبيعي، ولا يمكن الالتقاء معه قط، وكنا نرى أن الالتقاء معه بعد الانتخابات سيحول دون تحقيق أغراضه السياسية أكثر مما لو تركناه يلتقي مع الوطني الاتحادي)[1].
- انبرت هذه الدعاية تصف حزب الأمة بأنه ذراع الاستعمار، وتشكك في "المعونة الأمريكية" وأنها ضمن مبدأ أيزنهاور لمعاداة عبد الناصر. وقولهم إن حزب الأمة قام بانقلاب نوفمبر لتحقيق اتفاقية المعونة الاستعمارية. لقد أوضحت الوثائق الأمريكية المفرج عنها مؤخراً كما كشفتها كتابات الدكتور عبد الله علي إبراهيم عدم الارتباط بين انقلاب نوفمبر والأمريكان، كما

[1] حاج موسى، سابق ص 188

كشفت مواقف قادة حزب الأمة من لدن رئيسه السيد الصديق المهدي الذي عارض الانقلاب بقوة منذ يومه الأول، وشهادة الوزيرين بحكومة عبد الله خليل: أمين التوم ومحمد أحمد محجوب أنهما لم يعلما بالانقلاب إلا حينما دهمتهما قوات مسلحة في منزليهما وطلبت إليهما التنحي.

- والحقيقة أن الاتفاقية لم تكن ضمن مبدأ ايزنهاور المتعلق بالوضع في الشرق الأوسط والحلف السياسي المضاد لعبد الناصر ونفوذه في المنطقة والمساعدات العسكرية للحماية منه وقد أعلن عنه ايزنهاور عام 1957م، بل كانت اقتصادية، ضمن قانون الأمن المشترك الأمريكي لسنة 1951م Mutual Security Act الذي سن أثناء ولاية الرئيس هاري ترومان قبل قيام ثورة يوليو ومجيء عبد الناصر، بهدف استبدال خطة مارشال "أو ما أطلق عليه رسمياً: برنامج الإنعاش الأوربي" للعون الأمريكي لأوروبا عام 1948م، وتوجيه العون للدول الفقيرة بغرض الحد من تمدد الشيوعية في العالم. كون الاتفاقية اقتصادية محضة ليس فيها جانب عسكري واضح في المداولات داخل لجنة العلاقات الدولية بالكونغرس الأمريكي[1].
- وكانت اتفاقية المعونة قد أجيزت من داخل البرلمان في النهاية برغم التأجيج فقد عرضت بنودها أمامهم، وأضاف النواب إليها شروطاً تحقق استقلال القرار الوطني، وما فعله الانقلاب هو إجازتها حتى بدون الشروط التي وضعتها الحكومة الديمقراطية، وكان عراب ذلك هو القيادي الاتحادي البارز السيد أحمد خير الذي عمل مع جماعة نوفمبر منذ قيام الانقلاب منذ البداية كمستشار للانقلابيين[2]، ثم كوزير للخارجية، وكان أبعد الناس عن حزب الأمة وأكثرهم عداءً له، وهو الأقرب لليسار السوداني وكان يعد يسار الأشقاء والوطني الاتحادي. بعد اثني عشر يوماً من الانقلاب وفي يوم 1958/11/29م أصدر مجلس وزراء الانقلاب القرار التالي: "رأت اللجنة التي كونها المجلس بالإجماع أنه لا يوجد في اتفاقية المعونة الأمريكية ما يحد من استقلال السودان أو يخدش كرامته، إن اتفاقية المعونة الأمريكية كانت لسوء الحظ هدفاً للمناورات الحزبية في الماضي، كما أن التحديد الذي اشترطه البرلمان المنحل كان عقبة في سبيل إنجازها والاستفادة منها على الوجه الأكمل، وبالنظر لكل ذلك فقد صدر القرار التالي بالمصادقة على اتفاقية المعونة الأمريكية المتضمنة في خطاب وزير الخارجية السابق المؤرخ 1958/3/31م الذي بعثت به الحكومة السابقة للحكومة الأمريكية، كما يرى المجلس أنه لم يكن ضرورياً تحديد الميادين التي تقتصر عليها المعونة، وفي واقع الأمر فإن التحديد الذي فرضه البرلمان المنحل كان عائقاً دون الاستفادة الكاملة من المعونة"[3].

والملاحظ أن مصر التي صورت في إعلامها قضية المعونة الأمريكية على أنها ارتماء في أحضان الغرب، فألبت ضدها حزب الشعب الديمقراطي (وهو جزء من الحكومة) والوطني الاتحادي والنقابات التي يسيطر عليها الشيوعيون، لم تواصل حديثها عنها بنفس الطريقة حينما قبلتها حكومة عبود حتى بدون شروط الحكومة الائتلافية التي كان يقودها حزب الأمة، (ولم يقل الإعلام المصري إن الحكم العسكري في السودان يرتمي في أحضان الإمبريالية، لأن مصر تعرف أن الحكم العسكري سيقوم بالدور الذي تطلبه منه)[4]. بل إن مصر عبد الناصر سرعانما

---

[1] Mutual Security Act of 1959, Hearings before the Committee on Foreign Affairs: House of Representatives, Eighty-Six Congress, First Session on Draft Legislation to Amend Further the Mutual Security Act of 1954 as Amended and for Other Purposes, March 16,17,18,19, 24 and 25, 1959, pp 626-630 في الموقع https://books.google.com/books?id=qzlUkA5eD_wC&pg=PP7&lpg=PP7&dq=Mutual+Security+Act+of+1959,+Hearings+before+the+Committee+on+Foreign+Affairs:+House+of+Representatives,+Eighty-Six+Congress,+First+Session+on+Draft+Legislation+to+Amend+Further+the+Mutual+Security+Act+of+1954+as+Amended+and+for+Other+Purposes,+March+16,17,18,19,+24+and+25,+1959/

[2] يمكن الرجوع لتقرير لجنة التحقيق حول انقلاب 17 نوفمبر

[3] حاج موسى، السابق، ص 239

[4] قسم السيد، الصادق المهدي وأزمة الديمقراطية في السودان، ص 285

وقعت اتفاقيات تعاون مع أمريكا وفق القانون الأمريكي 480 للحاصلات الزراعية. فبعد الحملة الناصرية الشرسة على الشيوعية في مصر وسوريا، وافقت الولايات المتحدة على إدخال مصر لقائمة الدول المستفيدة من القانون مع بداية عام 1959، وعقدت مع مصر أول اتفاقية لتوريد القمح الأمريكي لمصر لمدة 3 سنوات: 1959، 1960 و1961م، وعندما انتهت الاتفاقية الأولى تم توقيع الاتفاقية الثانية لمدة 3 سنوات جديدة: 1962، 1963 و1964م.[1]

ثورة أكتوبر وما بعدها

- أثناء الحكم العسكري بقيادة الفريق إبراهيم عبود تعاون الحزب الشيوعي في البداية مع حزب الأمة ضمن تحالف عريض مكررين تجربة الجبهة الاستقلالية. فمنذ بداية الانقلاب أعلن رئيس حزب الأمة السيد الصديق المهدي معارضته له، وفي 1960/3/29م صلى السيد إسماعيل الأزهري وجماهير الوطني الاتحادي صلاة عيد الفطر المبارك (1379هـ) مع جماهير الأنصار، وانضم إليهم قادة الحزب الشيوعي السوداني وجماهيره وكونوا معاً الجبهة القومية المتحدة. وأخذوا يعقدون الاجتماع تلو الآخر، ويتدارسون فيما يمكن عمله للقضاء على النظام القائم[2]. ووقعوا سوياً على مذكرة قدمت لعبود في 29 نوفمبر 1960م تحمل مطالب عودة الحياة النيابية وإنهاء الحكم العسكري. ونظمت الجبهة مهرجان الاستقلال ببيت المهدي في 1 يناير 1961م خاطبه الإمام الصديق المهدي وأورد مطالب المعارضة الواردة في المذكرة.
- وإثر حادثة تعذيب المحامي حسنين حسن في الأبيض بشكل بشع في يونيو 1961م، عقدت الجبهة اجتماعاً طارئاً في منزل الإمام الصديق المهدي حضره كل قادة الجبهة وعن الحزب الشيوعي حضر السيد أحمد سليمان وأرسلت الجبهة تلغرافاً نارياً منددا للحكومة في يوليو 1961م، فاعتقل العسكريون كل الزعماء المشاركين وتزامل قادة حزب الأمة والشيوعيون بسجن الرجاف وغيرهم من قادة المعارضة لأشهر حتى أطلق سراحهم بعد إضرابهم عن الطعام في يناير 1962م. كان النظام العسكري أثناء ذلك قد بطش بالأنصار في حوادث المولد في 21 أغسطس 1961م بإطلاق الرصاص الحي على العزل مما أدى لاستشهاد اثني عشر شهيداً من الأنصار. قادت المأساة الأليمة إلى إصابة الإمام الصديق المهدي بالذبحة الصدرية حتى التحق بالرفيق الأعلى في 2 أكتوبر 1961م، وتولى إمامة الأنصار بعده أخوه الإمام الهادي المهدي بشرط استمرار خط الإمام الصديق المعارض. بعدها حاولت الجبهة القومية تنظيم مهرجان للاستقلال في يناير 1962م، ونسقت في لجنتها التنفيذية لتحرير مسودة للخطاب حملها سكرتير اللجنة عن حزب الأمة السيد الصادق المهدي للإمام الهادي المهدي، لكن الإمام استبدل الخطاب بآخر فيه لهجة مخففة ولم يتضمن المطالب المتفق عليها وكان أمراً مختلفاً عليه حتى داخل حزب الأمة وكثير من قادته كانوا متحمسين للاستمرار في المعارضة على نهج الإمام الصديق. بعدها صرفت الجبهة النظر عن تنظيم المهرجانات وواصل قادته وأبرزهم السيد الصادق المهدي في متابعة النشاط المعارض بالتنسيق مع الطلبة والمزارعين والعمال.
- استطاع قادة الحزب النشطون في مناهضة الحكم العسكري وأبرزهم السيد الصادق المهدي وبالاتفاق مع الإمام الهادي القيام بتنظيم مؤتمر الوكلاء بالجزيرة أبا والذي انعقد في مارس 1963م وذلك للاتفاق على برنامج المستقبل ولتنظيم مقاطعة انتخابات المجلس المركزي التي دعا لها النظام العسكري فصدر إعلان أبا بذلك. وهي الانتخابات التي شارك فيها الحزب الشيوعي بخلاف موقف الأحزاب المعارضة كلها المتفقة على مقاطعتها.
- شارك حزب الأمة بقوة في حث شرارة الثورة التي اندلعت في 21 أكتوبر، وقدم الإمام الهادي مذكرة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة تطالب بإنهاء الحكم العسكري، واتصل السيد الصادق

[1] عمرو صابح، من خفايا الصدام الناصري الشيوعي 1959- 1964م، صحيفة ديوان العرب الإلكترونية، 3 مارس 2018م، على الموقع https://www.diwanalarab.com/

[2] حاج موسى، سابق ص 262

المهدي بأسرة الشهيد القرشي لنصحهم بشأن الجثمان وعدم تسليمه للسلطات، وضرورة التشييع بما يعبر عن رفض مقتل الشهيد، وأم الصادق الصلاة الجامعة على الجسد الطاهر صبيحة 22 أكتوبر بميدان عبد المنعم، وحينما سمع بموكب القضائية الذي نادت له جبهة الهيئات ذات النفوذ الشيوعي الكبير، اتصل السيد الصادق المهدي بالقيادي الاتحادي السيد ميرغني حمزة وذهبا لمقابلة قادة الهيئات فقابلا عدداً منهم الدكتور علي أرو والسيد فاروق أبو عيسى. قال أبو عيسى لهما إنهم لا يريدون مشاركة شعبية في الموكب لحرصهم على سلامته، لأنه لو لم يكن شعبياً وكان محصوراً في الهيئات فإنه لن يستفز سلطات الأمن، فأبديا له الرغبة في الاشتراك وطلبا منه نقل تلك الرغبة للهيئات، والدعوة للاجتماع في بيت المهدي بعد الموكب، لكن الهيئات لم تقبل مشاركة القوى السياسية في الموكب، ولم يحضر للاجتماع المذكور إلا هيئة الأساتذة، ولم تنضم جبهة الهيئات للقوى السياسية إلا بعد اعتراف حكومة عبود بالمعارضة المجتمعة في بيت المهدي وسعيها لمفاوضتها، في هذه المرحلة انضمت جبهة الهيئات للقوى السياسية في الجبهة القومية الموحدة التي ضمت الجبهة القومية المتحدة وجبهة الهيئات وهيئة التجار وقادت التفاوض مع نظام عبود مما أسفر عن تكوين الحكومة الانتقالية مساء الجمعة 30 أكتوبر 1964م. أي أنه في حين سعى حزب الأمة بشدة لضم الكافة والتنسيق مع جبهة الهيئات لتحقيق أقوى وحدة للمعارضة، إلا أنه كان واضحاً أن الحزب الشيوعي وجبهة الهيئات قبلا التعاون مع حزب الأمة والقوى السياسية على مضض، وسعيا بعد ذلك لاختطاف الحديث باسم الثورة التي كانت ثورة شعب كامل بحق.

- بعد تكوين الحكومة الانتقالية قام الحزب الشيوعي بأفعال جنحت للإثارة وتهييج الشارع سعياً للهيمنة على الوضع السياسي. وما ليلة المتاريس، 9 فبراير 1965م، والتي وقفت خلفها إشاعة أطلقها قيادي شيوعي، المرحوم فاروق أبو عيسى، بأن هناك تحركاً عسكرياً لإجهاض ثورة أكتوبر، وأذاع تلك الإشاعة من الإذاعة السودانية بغير علم الحكومة أو إذنها، إلا أبرز دليل. استفز الإعلان الناس وحاصروا مجلس الوزراء الذي اختتم اجتماعاً استثنائياً بإصدار قرار بالقبض على أعضاء مجلس عبود المنحل، ما عداه، واتضح أن ذلك التحرك المزعوم محض اختلاق. أو بتعبير القيادي اليساري شوقي ملاسي فقد كان عبارة عن (تضخيم شديد) لأحداث جرت. كتب السيد الصادق المهدي عن تلك الحادثة قائلاً: *(في بداية نوفمبر قامت الحكومة القومية الانتقالية. ومنذ الأسبوع الأول لقيامها بدأنا ندرك أن تخطيطاً خطيراً أطل برأسه، إذ أن جبهة الهيئات شرعت تتصرف كأنها حزب سياسي، وتعلن أن الوزراء الثمانية هم وزراؤها كأنما هي حزب سياسي صاحب أغلبية وقد دخل في وزارة ائتلافية مع أحزاب صغرى، مع العلم أنه لو كان واضحاً أنها ستكون حزباً سياسياً لكان حظها وزيراً واحداً. وعاودت مسلكها الذي سلكته أو سلكه قادتها في موكب السبت في محاولة لعزل الأحزاب السياسية، ومضت وفق مخطط شيوعي تحاول تسيير الحكومة من الشارع بأسلوب المواكب والمظاهرات، حتى انتهى ذلك المسلك بالبلاد إلى إعلان الإذاعة الكاذب في التاسع من نوفمبر. فعندما سمعنا الإذاعة ذهبنا للاستطلاع، وعاد الرسول ليؤكد أن الأسلحة لم تتحرك وأنه قد تفقدها جميعاً في أماكنها، فشرعنا نتحرى عن مصدر الخبر وكيفية إذاعته، فاتضح لنا أن مصدره أحد الشيوعيين، وأنه أذيع بغير تفويض من رجال الحكومة، فبقينا بالإذاعة لحمايتها من تلاعب المخربين. وفي اليوم التالي رأينا أن نضع حداً لهذا الهرج والمرج فسيرنا موكباً من أم درمان حتى مجلس الوزراء محتجين على ذلك مطالبين بإيقاف المواكب والتهريج فاستجابت الحكومة مشكورة وعاد الحال إلى بعض الهدوء.[1])*
- تبين سعي الشيوعي للهيمنة على حكومة الثورة حينما تشكلت حكومة أكتوبر الانتقالية من 15 وزيراً وكان لجبهة الهيئات 8 وزراء و5 وزراء لكل الأحزاب (وزير لكل من الأمة، والشعب الديمقراطي، والشيوعي، وجبهة الميثاق)، ووزيرين للجنوب. كان معظم وزراء جبهة الهيئات من الحزب الشيوعي عكس المتفق عليه في الميثاق من حيدة واستقلالية مرشحي جبهة الهيئات.

[1] من رسالة إلى أخي في الوطن، بتاريخ 28 يناير 1965م من السيد الصادق المهدي.

- اتفقت كل القوى السياسية بما فيها الأحزاب وجبهة الهيئات مع نظام الفريق عبود على مبدأ تسليم السلطة للشعب في مقابل العفو عن طغمة نوفمبر عن الجرائم الدستورية مع استثناء الجرائم الجنائية والمدنية، وقد كان اتفاقاً مشهوداً مضمناً في الميثاق الوطني المعدل الذي اتفق عليه مع العسكريين في 30 أكتوبر، فبطلب من المجلس العسكري وضعت مادة جديدة في الدستور المعدل رقمها 108 وعنوانها (رفع المسؤولية عن الأفعال السابقة) تنص على أنه لا يجوز الطعن في الأفعال الصادرة منذ 17 نوفمبر 1958 إلى تاريخه أو اتخاذ إجراءات قانونية بصددها، ما دامت قد حدثت (أثناء تأدية الواجب أو بغرض حماية القانون أو حفظ الأمن وفقاً لأي تكليف من القوات المسلحة السودانية) مما كفل حماية تامة للعسكريين من أي محاكمة لخرقهم الدستور واغتصابهم السلطة[1]. وبرغم ذلك طالب بعض قادة جبهة الهيئات والحزب الشيوعي بمحاكمة (عصابة انقلاب نوفمبر). وحينما ذكرهم حزب الأمة بأن هذا عهد اتخذناه معهم ولا يليق بنا خيانة العهود قالوا إن حزب الأمة يعارض المحاكمة لأنه ضالع في الانقلاب. والحقيقة أن سكرتير الحزب الذي ضلع في الانقلاب بتسليم السلطة كان ضد مؤسسة حزبه التي رفضت مقترحه، بل عبر في أقواله أمام لجنة التحقيق القضائية حول انقلاب نوفمبر أنه كان يخشى من أن نواب حزبه كانوا بصدد إسقاطه لدى جلسة انعقاد البرلمان في 17 نوفمبر 1958م، وكان الحزب رائداً في معارضة النظام منذ يومه الأول، وتعرض منسوبوه للتنكيل طيلة ذلكم العهد فقدم 12 شهيداً في أحداث المولد، بل لقي رئيسه ربه متأثراً بتلك المجزرة. كتب السيد الصادق عن ذلك قائلاً: (إن حزب الأمة وهو مشترك في وفد الجبهة القومية الموحدة ومتحدث باسمها اشترك في اتفاق تم بين ممثلي القوات المسلحة وبين الجبهة القومية الموحدة، وأن ذلك الاتفاق ينص فيما نص على عدم التعرض لأية محاكمات بسبب خرق الدستور في 1958م. وحزب الأمة كان يعلم أن في هذا الاتفاق تنازلاً عن إحدى المطالب الشعبية، وقد وافق على هذا التنازل حتى لا تضيع بسببه مكاسب وطنية كبرى. ولم يجر المفاوضون هذا التنازل في حجرة مظلمة موحشة بل أجروه في اجتماع حافل، ودعموه بموافقة ممثلي جميع المنظمات ذات الخطر السياسي في اجتماع عقد في بيت الإمام المهدي في أم درمان، وضم ثلاثة مندوبين من كل حزب سياسي، وثمانية مندوبين من الجبهة الوطنية للهيئات. وبعد الاجتماع أعلن الاتفاق على عشرات الآلاف من المواطنين الذين أحاطوا ببيت الإمام المهدي وملأوا ساحاته فأدركوا الحكمة من وراءه وأيدوه[2].)
- حاول الحزب الشيوعي الحكم عن طريق تأجيج الشارع وعن طريق عناصره في جبهة الهيئات. مما أثار حفيظة القوى السياسية فتم تعديل حكومة الفترة الانتقالية. كانت جبهة الهيئات والحزب الشيوعي الذي حظي بوضع أكبر من حجمه في الحكومة الانتقالية الأولى، وحزب الشعب الذي يخشى من الانتخابات لمشاركته حكم عسكر نوفمبر، يطالبون بتأجيل الانتخابات. فقاد الشيوعي حملة تأجيجية نقلت الخلاف للشارع وحققت له عكس مقصده. في يوم 2 فبراير 1965 أجاز مجلس الوزراء أمر تقسيم الدوائر الاقليمية للجمعية التأسيسية لسنة 1965 على أن تجرى الانتخابات في وقت لا يتعدى 21 ابريل 1965م. في نفس اليوم أذاع وزير الاستعلامات والعمل بالحكومة الانتقالية وهو أحد وزراء الجبهة الوطنية للهيئات: السيد خلف الله بابكر وهو من قيادات اليسار البارزين أذاع نداء قام بموجبه برفع النزاع والاحتكام للشارع فهاجم الجبهة القومية المتحدة واتهمها بالعمل ضد الثورة وطلب من الجماهير العمل على عزلها. بناء عل ذلك حدث تحرك جماهيري تلقائي واسع ومضاد لطلبه في العاصمة، ووفدت جماهير كثيفة من الأقاليم لتعلن وقوفها مع الجبهة القومية المتحدة. وكان من تداعيات ذلك حل الحكومة الأولى في 18 فبراير 1965م وإعادة تشكيلها في 24 فبراير بشكل أكثر توازناً بموافقة رئيس الوزراء الانتقالي السيد سر الختم الخليفة ورئيس مجلس السيادة الدكتور التجاني الماحي.

---

[1] أمين التوم، سابق ص 218- 219

[2] من كتاب عام بعد ثورة أكتوبر المشار إليه آنفا

- قامت الحكومة الانتقالية الثانية دون اشتراك الحزب الشيوعي وحزب الشعب اللذان قاطعاها، وأبت الأقدار إلا أن تسجل لهما سوء تقدير آخر إذ صمموا على معارضة الحكومة الانتقالية الثانية ونادوا لإضراب عام للموظفين والطلبة والمزارعين والعمال، فكان إضراباً فاشلاً بلغت نسبة الاستجابة له في بعض الأحيان صفر في المائة وفي بعض الأماكن 1% و2%، ولم تتعد النسبة في أحسن الأحوال 5%، فأثبتت حركة الإضراب ضعف تلك الأحزاب وسوء تقديرها لموقفها. ومن ثم سرعانما تراجع الشيوعي وحزب الشعب عن المقاطعة، فتوسعت الحكومة بعد شهر وأسبوع لاستيعاب ممثل للحزب الشيوعي وثلاثة ممثلين لحزب الشعب الديمقراطي. فتكونت الحكومة الانتقالية الثالثة في 1965/3/31م[1]، بإضافة كل من د. أحمد السيد حمد، وبدوي مصطفى، والهادي عابدون، ممثلين لحزب الشعب الديمقراطي، وأحمد سليمان، عن الحزب الشيوعي.[2] ومضت تلك الحكومة في التحضير للانتخابات فتمت وتم انتخاب الجمعية التأسيسية التي انتخبت الحكومة الديمقراطية.

في هذه البيئة السياسية التي بدا فيها الحزب الشيوعي خميرة عكننة في الساحة السياسية، وتعامل مع الآخرين بمحاولة لإقصائهم وللاستحواز على الثورة والحديث باسمها، حدثت ملابسات حل الحزب الشيوعي السوداني وهي ملابسات مؤسفة جاءت ضمن سلسلة من المآخذ على التجربة الديمقراطية في عهدها الثاني. مآخذ غابت عن الرصد الموضوعي مع أن بعضها لم يكن أقل فداحة من حل الحزب الشيوعي. وهي مآخذ حرص حزب الأمة على بحثها أثناء التجربة، وإجراء نقد ذاتي لدوره في بعضها وفقما اتضح في بيان المكتب السياسي للحزب في أغسطس 1968م الذي سنتطرق له لاحقاً. كما حرص الحزب على تلافيها لاحقاً ولا يتغالط باحث موضوعي بشأن التطور الكبير الذي استطاع الحزب أن يحدثه إبان تقلده للحكم في الديمقراطية الثالثة.

كما سوف يثبت أي بحث للحقائق أن الذين تولوا كبر التأجيج الذي قاد لحل الحزب الشيوعي لم يكن حزب الأمة الذي بادره الشيوعيون بالعداء ورموه بالتهم وتنصلوا عن تحالفهم معه، واعتبروه عدوهم الطبيعي في الساحة السياسية. لقد تصدى للأمر عدوهم التقليدي: جبهة الميثاق الإسلامي، وضلع فيه بشكل كبير الحزب الذي نشأوا في كنفه، واعتبروا أنهم الأقرب إليه برغم اختلاف المواقف السياسية تجاه الاستقلال: الوطني الاتحادي[3].

مآخذ حزب الأمة على الممارسة خلال الديمقراطية الثانية

قبل أن نفصل ملابسات حل الحزب الشيوعي نتطرق لأهم المآخذ على التجربة الديمقراطية الثانية، والخروقات الفادحة التي اكتنفتها وبعضها لا يقل فداحة عن حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه الثمانية من البرلمان، منها ما ذكر في كتاب السيد الصادق المهدي في 1967 بعنوان "بلاغ واحتجاج"، أو في مذكراته أثناء اعتقاله بجبيت عام 1969م، وغير ذلك. وكان الحزب قد انشق في الأعوام 1966م-1968م إلى جناحين أحدهما قاده رئيس الحزب وسكرتيره المنتخبان في مؤتمره الرابع: السيد الصادق المهدي والأمير عبد الله نقد الله، نوفمبر 1964م، والآخر تزعمه إمام الأنصار الإمام الهادي المهدي الذي كان بحسب الدستور راعياً للحزب، والسيد محمد أحمد محجوب الذي كان الحزب قد اختاره رئيساً للوزراء عنه.

الأخطاء التي ارتكبت في ذلكم العهد حسب ما رآها الجناح المؤسسي للحزب هي:

- لجوء أغلبية الجمعية التأسيسية لإجراء تعديلات كثيرة في الدستور كان بعضها لتسهيل تسويات حزبية. هذا الخطأ يشترك فيه، بأقدار متساوية، الحزبان الكبيران الممثلان في الجمعية وهما حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي. إن تعديلات الدستور وخاصة تلك التي كان غرضها

---

[1] توهم سبدرات في حساب عمر الحكومة القومية الثانية جاعلاً إياها 13 شهرا وثمانية أيام على أنها بدأت من يوم 1964/2/23م وحتى 1965/3/31م، وهذا خطأ ففبراير 1964م كان إبان الحكم العسكري، كما أن الحكومات الانتقالية الثلاثة طولها من 30 أكتوبر 1964م وحتى 6 يوليو 1965م هو حوالي ثمانية أشهر. انظر سبدرات، سابق ص 57.

[2] سبدرات، ص 223 لأسماء الوزراء وحقائبهم الوزارية. الانتماءات السياسية من عندنا.

[3]أنظر في ذلك كتاب الدكتور عبد الله علي إبراهيم **الشريعة والحداثة** حيث يذكر الأسباب التي جعلت الأزهري يقود حملة حل الحزب الشيوعي السوداني، فبحسبه أن شعبية الأزهري في المدن ونافسه الحزب الشيوعي في مناطق نفوذ حزبه.

تسهيل التسويات الحزبية كانت ذات أثر سيئ على احترام الجمعية وقد استغلته العناصر الرافضة للديمقراطية التعددية في دعاياتها. منها تعديل تكوين مجلس رأس الدولة ليصير الأزهري رئيساً دائماً.

- السكوت على مسألة نواب التزكية. وتفصيل ذلك أن الأحزاب السودانية عدا حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي وجبهة الهيئات قد اتفقوا على تأجيل انتخابات المديريات الجنوبية عند إجراء الانتخابات العامة عام 1964م، ولكن القرار الرسمي الحكومي بتأجيل انتخابات المديريات الجنوبية جاء بعد وقت من شروع لجنة الانتخابات في إجراء الانتخابات مما مكن عدداً من المواطنين من ترشيح أنفسهم في واحد وعشرين دائرة في المديريات الجنوبية، وحسب إجراءات لجنة الانتخابات أعلن فوزهم بالتزكية. هذا الفوز لم يكن معترفاً به سياسياً ولا قانونياً عندما جرى إعلانه، ولكن بعد الفراغ من الانتخابات العامة وتكوين الحكومة الائتلافية الأولى ساعد الحزب الوطني الاتحادي الذي كان مندوبه لشئون المديريات الجنوبية مسئولاً عن أغلب الترشيحات التي تمت في دوائر التزكية، ساعد عدداً من هؤلاء المواطنين على التقدم بقضايا نظرتها المحكمة وبنت على مسائل الإجراءات الانتخابية قرارها بقانونية فوز هؤلاء المواطنين بالتزكية. الشيء الذي فاقم تظلم المواطنين في الجنوب من لا عدالة تمثيلهم.
- الإبطاء في مسألة الدستور الدائم. ووضعه هو المهمة الأساسية للجمعية التأسيسية، وهذا الخطأ يقع وزره أساساً على الحكومة الائتلافية الأولى لأن المبادرة في أمر الدستور بموجب العرف وبموجب ميثاق الائتلاف كانت منتظرة من الحكومة، فلم تقم بالمبادرة وأهملت مهمة وضع الدستور إهمالاً تاماً. هذا التقصير استطاعت الحكومة الثانية تداركه بعدة تدابير أسرعت في عمل لجنة الدستور ولكن الجمعية نفسها حلت بصورة غير نظامية مثلما سوف يرد، مما أطاح بكل المجهودات وبدأت العملية لاحقاً من جديد.
- نفس الشيء ينطبق على إهمال توصيات لجنة الاثني عشر لحل مشكلة الجنوب. وثق د. محمد عمر بشير سكرتير مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقدته حكومة السيد سر الختم الخليفة الانتقالية في فبراير 1965م، وثق لإهمال الحكومة الأولى لأعمال لجنة الإثنى عشر للدرجة التي أدت إلى تفكير أعضاء اللجنة في الاستقالة وقال: (وهذا الاتجاه المتسم بعدم التعاون من جانب الحكومة ما لبث أن أصابه التعديل لدى تشكيل وزارة جديدة في 1966م، لما تم اختيار الصادق المهدي رئيساً للوزراء، فقد أعلن الأخير أنه مؤيد تماماً لأعمال لجنة الاثنى عشر، بل وصفها بأنها "العمل الجيد الجاد الوحيد الذي أدي خلال الثمانية أشهر الماضية والذي يستحق أن يفتخر به").[1] ثم عقد الصادق المهدي مؤتمر جميع الأحزاب السياسية في أكتوبر 1966م لحل المشكلة. لكن مؤتمر الإداريين السودانيين المنعقد عام 1967م سعى لنقض ما تم الاتفاق عليه من حكم فيدرالي للجنوب باعتباره مؤامرة تستهدف وحدة البلاد، وبعد تقلد الحكومة الائتلافية الثالثة تبنت اتجاه الإداريين وتم الرجوع لنفس النهج الذي أهمل ما دار في مؤتمر المائدة المستديرة وتوصيات لجنة الاثني عشر المنبثقة عنه، ومؤتمر جميع الأحزاب السودانية الذي عقدته الحكومة المنتخبة الثانية. كل ذلك يعد تفريطاً كبيراً ضيع المصلحة الوطنية في وقف الحرب.
- كذلك ائتمر بعض المناوئين لمؤتمر القوى الجديدة الذي كونه حزب الأمة على اغتيال زعيم حزب سانو السيد وليم دينق، وهو القيادي الجنوبي ذو الشعبية الضخمة التي حشدها لصالح عملية السلام على عكس العديد من قادة المعارضة الجنوبية الذين استمروا في إنكار الثورة وحكومتها والنهج السلمي الذي اتخذته. اغتيل دينق أثناء سيره بالجنوب في 8 مايو 1968م. وقدر ما نادى حزب الأمة برئاسة الصادق بضرورة التحقيق في مقتله تم إهمال الأمر ما ترك

[1] محمد عمر بشير :تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1969- المطبوعات العربية- 1987م . ص 289

انطباعاً أن الاغتيال جاء ضمن التناحر الحزبي الذي ركب المركب الجافي حسب تعبير المرحوم السيد إسحق الخليفة شريف، بل بلغ قمة في اللا أخلاقية، قال السيد إسحق:

عرفتك صفوة في الناس يا وليم

خلاصة أرضنا السمراء يا وليم

وعون الصادق المأمون للمستقبل الغافي

شهيد النكبة النكباء

ذات المركب الجافي

- عدم جدية الجمعية التأسيسية ونوابها بشكل كان آية في الاستخفاف. فالجمعية أغلقت أبوابها ودخلت في إجازة في 15 يونيو 1967م قبل أن تناقش خطاب الحكومة الذي تحدته المعارضة بأقوى صورة. وكانت الجمعية قد عدلت الدستور ومدت عمرها حتى 29 فبراير 1968م للقيام بوضع الدستور الدائم، وما فرغت من ذلك الإجراء حتى أعطت نوابها إجازة أربعة أشهر، مما عده حزب الأمة "تلاعب بالمسئولية لا يساعد على تدعيم احترام الجمعية بل يساعد أعداءها على تحقيرها والسخرية بها".
- والأسوأ من ذلك كله ائتمار رئيس مجلس السيادة مع قادة الائتلاف الحاكم لحل الجمعية قبل أوانها بالانتهاك الواضح للدستور، خوفاً من سقوط الحكومة في 8 فبراير 1968م. كانت الجمعية التأسيسية قامت حسب الدستور وعمرها عامين في 10 يوليو 1965م أي أن صلاحياتها تنتهي في 10 يوليو 1967م، ولكنها لإتمام إجازة الدستور الدائم أجازت تعديلاً للدستور في اليوم الخامس من شهر يونيو عام 1967م نصه: (يلغى البند (1) من المادة (53) من الدستور ويستبدل بالآتي: تستمر الجمعية التأسيسية إلى قيام الانتخابات النيابية العامة على ألا يتجاوز ذلك اليوم التاسع والعشرين من فبراير 1968م، ولا يجوز حلها).[1]. وبدأت لجنة الدستور أعمالها متأخرة في فبراير 1967م، ولم تفرغ من عرض مشروع الدستور إلا في يناير 1968م فعرضته على الجمعية التأسيسية التي بدأت في مناقشته وقد تبقى من عمرها ثمانية وأربعون يوماً لإتمام مهمتها. لكن الحكومة التي جاءت بأغلبية بسيطة (108 ضد 93 صوتاً) كانت في حالة فقدان للتأييد بسبب تعثر الأداء، وكانت المعارضة تود طرح الثقة فيها في 8 فبراير 1968م. يقول الأستاذ إبراهيم حاج موسى: (وكان من المؤكد نجاح المعارضة في سحب الثقة من الوزارة، ولذلك فكرت الحكومة في إيجاد مخرج من الأزمة ولم يكن أمامها إلا حل الجمعية التأسيسية)، وبرغم أن الفقرة الأولى من المادة 53 من الدستور تمنع حل الجمعية قامت الحكومة بحل الجمعية بطريقة خاطئة إجرائياً. فنادت نوابها في الجمعية التأسيسية إلى اجتماع يعقد بالقصر الجمهوري مساء 7 فبراير، ليقدموا استقالاتهم. استدعى إسماعيل الأزهري، وكان رئيساً لمجلس السيادة، رئيس الجمعية التأسيسية في نفس المساء للحضور بالقصر الجمهوري، وعند حضوره قدمت له استقالات 90 نائباً، ولكنه اعتذر عن استلام الاستقالات لأنها قدمت له في زمان ومكان لا يسمحان له باستلامها، وأشار لهم بتقديمها له في دار الجمعية صباح اليوم التالي. لكن الحكومة أصرت على موقفها، وبناء عليه قرر مجلس السيادة أنه بعد أن قدم 90 عضواً استقالاتهم من الجمعية لم تعد الجمعية تملك صلاحية وضع الدستور الدائم والذي يشترط لإقراره توافر أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية، فأصدر مجلس السيادة في نفس مساء يوم 7 فبراير سنة 1968م قراراً يقضي بحل الجمعية التأسيسية منذ اليوم السابع من فبراير سنة 1968م[2]. أي أن الجمعية التي حلت الحزب الشيوعي وطردت نوابه الثمانية في نوفمبر 1965م لم تلبث أن غرقت في خلاف كانت نتيجته حلها من الأساس، بصورة خاطئة إجرائياً خارقة للدستور.

[1](أمين ص 264)

[2](حاج موسى ص 309- 310)

في صبيحة 8 فبراير جاء نواب الحزب وعدد من النواب المعارضين للحل غير الدستوري لمبنى البرلمان فتصدت لهم الشرطة فاجتمعوا تحت ظلال الأشجار في الساحة أمام دار الجمعية واتخذوا قرارات بمناهضة التصرف الأخرق وقاموا بمخاطبة القضاء بلا جدوى.
كل هذه الأخطاء ترسم صورة للساحة السياسية التي جرى فيها حل الحزب الشيوعي السوداني في الديمقراطية الثالثة، صورة للتناحر الحزبي بلا سقوف، لا بد من وضع حد لها بالتوافق على مشتركات تحقق المصلحة الوطنية.

في سوابق حظر الأحزاب

تسعى الدول الدكتاتورية لحل الأحزاب السياسية وتحريم نشاطها وهو أمر جربناه خلال الأنظمة الشمولية الثلاثة، وإن كان النظام الأخير قد سمح بتعددية منقوصة سماها بالتوالي السياسي عام 1998م، ثم عدلها عام 2002م إلى شكل يسمح بالتعدد شكلياً ويبسط هيمنة حزبه الحاكم ويمكنه على كل مفاصل الدولة.
أما الدول الديمقراطية التعددية فتقوم على مبدأ حرية العمل الحزبي بلا قيود على الفكر أو الانتماء المذهبي. ومع ذلك فإن هناك دولاً تتبنى نظماً نيابية تقوم على انتخابات حرة تسعى لفرض قيود على أفكار وأحزاب معينة بشكل يتناقض مع مبدأ الحرية ومع المساواة في المواطنة، أبرز دليل على ذلك تركيا. فانطلاقاً من رفض تجربة الدولة العثمانية التي استندت إلى "الخلافة الإسلامية"، قامت الجمهورية التركية الحديثة عام 1923م بقيادة كمال أتاتورك، على تأكيد إبعاد الدين تماماً عن المشهد العام، بل تم إعدام عدد كبير من رجال الدين المناهضين للجمهورية وصدر قانون يمنع التكايا، ونص الدستور التركي على العلمانية مع منع أي تغيير في نصوصها، وصارت المؤسسة العسكرية تتدخل بحسم لحماية قيم العلمانية ولمنع تكون أي حزب ذو فكر إسلامي كما حدث لعدد من الأحزاب التي كونها نجم الدين أربكان: منع حزب "النظام الوطني" بقيادته في بداية السبعينات، فكون "حزب السلامة الوطني" لكنه تعرض للبطش من الانقلاب العسكري عام 1980م الساعي لإعادة قيم العلمانية، بعدها كون حزب "الرفاه" الذي انتخب بموجبه رئيساً للحكومة التركية ولكن في 21 مايو 1996م أصدر النائب العام لدى المحكمة العليا قراراً بحل حزب الرفاه بشكل دائم نظراً لـ "تحوله إلى مركز للفعاليات والأنشطة المعادية للدستور ومبادئ العلمانية"، وفي 1998م تم حظر حزب الرفاه وأحيل أربكان للقضاء بتهم منها انتهاك مواثيق علمانية الدولة ومنع من مزاولة النشاط السياسي لخمس سنوات.
وأحياناً يكون الحظر المؤقت مبرراً لمصلحة التحول الديمقراطي، فسودان الثورة الآن يسعى لفرض حظر على نشاط المؤتمر الوطني الذي انقلب على الديمقراطية وبسط نفوذه على مفاصل الدولة، وذلك حتى يتم تفكيك التمكين وتتم المساءلة على الجرائم المرتكبة خلال عقود حكمه الثلاثة، وحتى يجري المراجعات المطلوبة في خطابه ويقدم نقداً ذاتياً لانقلابه على الشرعية الدستورية وممارساته الظالمة في حق الشعب السوداني.
ولعل الشيوعية من أكثر الأفكار التي تعرضت للحظر حتى في نظم ديمقراطية، ويعود ذلك لأسباب مختلفة دفعت البعض إلى حظره خرقاً لمبدأ الحرية ومبدأ المساواة في المواطنة، ومبدأ حرية الضمير والتعبير وهي حقوق مقدسة للإنسان، من تلك الأسباب التي تشرح ولا تبرر السعي لحظر الشيوعية:

- نشدان الاستقرار. فالفكر الماركسي يبشر بالمادية الجدلية ومحورها يقوم على الصراع الطبقي، وأن التاريخ عبارة عن صراع اقتصادي بين طبقات متناحرة بعضها يستغل الأخرى (مضطهَدون ومضطهِدون)، وعبر الاشتراكية يتصاعد الصراع الطبقي للوصول للمجتمع الشيوعي اللاطبقي الذي ينهي استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. هذا يجعل كثيراً من الأحزاب الشيوعية تبشر بتصعيد ذلك الصراع، مما يثير القلاقل ويجعل البعض يسعون لحظر الشيوعية حماية للنظام والاستقرار.

- حماية القرار الوطني، فالدعوة للأممية الثالثة التي قال بها لينين، وشروط الكمنترن التسعة عشر المعلنة في مارس 1919م تفرض تناقضاً بين وصاية موسكو واستقلال القرار الوطني. كانت الحركة الاشتراكية العالمية انقسمت فيما بعد الحرب الأطلسية الأولى إلى فصيلين متضادين: الديمقراطيون الاشتراكيون الذين دعموا حكوماتهم، واللينينيون الذين شكلوا الأحزاب الجديدة التي انتظمت في الأممية الثالثة. سعت بعض الدول لحظر هذه الأحزاب لمنع وصاية موسكو على سياستها الداخلية عبر تلك الأحزاب المذعنة لها.
- التنافس الدولي، فقد سعت دول أوربية في إطار الحرب الباردة إلى تحريم الشيوعية للحد من النفوذ السوفيتي المنافس.
- يبرر البعض الدعوة لحظر الشيوعية بالقول بتطرفها وتناقضها مع النظام الديمقراطي التعددي وعدم اعترافها به.
- أسباب دينية، فعداء الفكر الماركسي للدين تسبب في تحريم الشيوعية لدى دول تتبع أنظمة دينية.
- الشعور القومي: قامت بعض الدول الحديثة التي تكونت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تحريم الشيوعية لتأكيد قوميتها ومنع الاحتفاء بالرموز السوفيتية السابقة.

ومن أبرز الدول التي مارست حظر الشيوعية، أو ما زالت تمارسها:

- ألمانيا. كان حزب ألمانيا الشيوعي The Communist Party of Germany حزباً رئيسياً في الجمهورية الألمانية ما بين 1918م و1933م، ثم تحول إلى حركة مقاومة تحت الأرض لألمانيا النازية، وإلى حزب رئيسي في ألمانية الغربية ما بعد الحرب الأطلسية الثانية، حيث فاز بمقاعد في أول بندستاق (برلمان ألمانيا) عام 1949م، لكن شعبيته تضاءلت بعد مناصرته لكتلة الاحتلال السوفيتي شرقاً، وقضت المحكمة الدستورية بحظره كحزب متطرف في 1956م. بعدها كون بعض قادته حزب أصغر هو الحزب الشيوعي الألماني German Communist Party الذي لا يزال قانونياً، وكون آخرون أحزاباً أخرى.
- الولايات المتحدة، حيث تم تجريم قادة الحزب الشيوعي الأمريكي CPUSA من الدرجة الأولى والثانية في الفترة من عام 1949م إلى عام 1958 لاتهامهم بانتهاك قانون سميث، وهو قانون يحظر الدعوة للإطاحة العنيفة بالحكومة. وجرت سلسلة من المحاكمات بدءًا بالعام 1949م تمت إدانة القادة فيها وسُجن بعضهم، وكان الرأي العام والإعلام مثارين ضد أولئك القادة، مثلا عرضت مجلة تايم المحاكمة على غلافها مرتين وكان العنوانان: "الشيوعيون: وجود الشر"، و"الشيوعيون: المفوض الصغير" وأيدت معظم الصحف الأمريكية الادعاء وكتب المدعي عليه: "الهستريا المناهضة للشيوعية كانت شديدة وكان معظم الأمريكيين خائفين من القضية الشيوعية، لدرجة أنه تمت إدانتنا قبل أن تبدأ المحاكمة" وبالفعل تمت الإدانة، فاستأنف المتهمون في محاكمة 1949م أمام محكمة استئناف الدائرة الثانية عام 1950، وجرت الإدانة كذلك. ثم جرى الاستئناف أمام محكمة الاستئناف الفيدرالية فأيدت بالإجماع الإدانات. رفضت المحكمة العليا سماع طعون المدانين حتى عام 1956م عندما وافقت على سماع الاستئناف في كاليفورنيا. قدم القاضي جون مارشال هارلان فكرة الموازنة بين حق المجتمع في الحفاظ على الذات وحقه في حرية التعبير، قال: "إننا نواجه مسألة ما إذا كان قانون سميث يحظر الدعوة إلى الإطاحة بالقوة وتعليمها كمبدأ تجريدي ، منفصل عن أي جهد للتحريض على العمل لتحقيق هذه الغاية ، طالما أن مثل هذه الدعوة أو التدريس متورطة بقصد شرير. نحن نعتقد أنه كذلك«. وبالتالي قضت المحكمة وقضت بأن المدعى عليهم لا يمكن محاكمتهم إلا بسبب تصرفاتهم، وليس بسبب معتقداتهم.

- المجر حظرت الشيوعية في الفترة ما بين 2000- 2013م بسن قانون يحظر الرموز الشيوعية، حتى ألغته المحكمة الدستورية بعد عرض القضية على محكمة العدل الأوربية.
- اندونيسيا جرمت الشيوعية على أسس سياسية ولاتهام الشيوعيين بالضلوع في انقلاب. ففي 1965م-1966م تعرض الحزب الشيوعي الاندونيسي ومنسوبيه والمتعاطفين معه لحملة "تطهير" على مدى شهور بعد قيام "حركة سبتمبر الثلاثينية: مكونة من 30 عضواً" بمحاولة انقلاب عسكري في 1 أكتوبر 1965م اغتالوا أثناءها ثمانية من كبار جنرالات الجيش، واحتلوا وسائل الإعلام وأعلنوا قبضهم على الرئيس سوكارنو، لكن المحاولة أجهضت في النهاية وألقت السلطات اللوم على الحزب الشيوعي فتم حله وتجريمه وتلت إعدامات واعتقالات واسعة للشيوعيين وسن أمر جديد يجرم حركة الـ30 والحزب الشيوعي الإندونيسي، حيث تصل عقوبة ممارسة النشاط الشيوعي إلى 20 عاماً.
- إيران، حيث حظر الشاه النشاط الشيوعي منذ عام 1949م وكان ذلك ضمن سياسات الحرب الباردة إذ كان الشاه عميلاً للولايات المتحدة، ثم بدأ النشاط الشيوعي في الظهور بعد الثورة وقيام الجمهورية الإسلامية عام 1979م لكن آية الله الخميني أعاد تأكيد الحظر على الشيوعية في عام 1988م، هذه المرة على أسس دينية.
- لاتفيا وليتوانيا حظرت الشيوعية في عام 2000. وحظرتها مولدوفا في الأعوام 2009-2012م، وبولندا حظرتها منذ 2009 وحتى 2011م.
- رومانيا حظرت الشيوعية منذ 1991، عبر قانون الأمن القومي.
- كوريا الجنوبية تحظر الشيوعية ويعد حمل العلم الكوري الشمالي جريمة فيها.
- أوكرانيا منعت الشيوعية منذ عام 2015م، ويعاقب الذي يردد النشيد الوطني السوفيتي بالسجن لخمسة سنوات. وسنت المحكمة الدستورية الأوكرانية قانوناً يساوي بين الشيوعية والنازية.
- حظرت الولايات المتحدة الشيوعية ما بعد الحرب الأطلسية الأولى في الفترة من 1919 إلى 1931م.
- حاولت دول أخرى مثل جورجيا وكرواتيا وألبانيا وجمهورية التشيك تمرير قوانين تحظر الرموز الشيوعية أو الشيوعية لكنها هُزمت في العملية التشريعية.

أما في السودان فقد تكرر المسعى لحظر الشيوعية في السودان تشريعياً فخاب مرتين، لكنه أفلح في المرة الثالثة ضمن ملابسات نفصلها أدناه.

حل الحزب الشيوعي والجدل السياسي والدستوري:

لقد رأينا كيف حاولت حكومة السيد إسماعيل الأزهري الانتقالية في 1954م سن قانون يجرم الشيوعية فتصدى لها عدد من الأحزاب على رأسهم الحزب الكبير المنافس: حزب الأمة، وأبطلوا نيتها. كما رأينا كيف أثيرت فتنة "حديث الإفك" ضد الحزب الشيوعي في أكتوبر 1954م فتصدى راعي حزب الأمة الإمام عبد الرحمن المهدي للفتنة ووأدها في مهدها. لكن قصة "حديث الإفك" بعثت من جديد، هذه المرة في جو ملبد بغيوم التناحر الحزبي، وعلى خلفية مواقف للحزب الشيوعي سعى فيها للقبض على زمام الأمور بالشكل الموصوف أعلاه، فلم تسلم الجرة هذه المرة.

في الأسبوع الأول من نوفمبر 1965 وفي ندوة أدبية بأمدرمان تعرض أحد طلبة معهد المعلمين لحديث الإفك متهماً السيدة عائشة في شرفها ومتعرضاً لبيت النبوة. وادعى الطالب أنه ينتمي للحزب الشيوعي، لكن الحزب الشيوعي نفى انتماء الطالب إليه. وبرغم ذلك قامت الجهات التي تولت كبر الدعوة التأجيجية ضد الحزب الشيوعي بالاستمرار في حملتها وقال بعضهم إنه لا يهم إن كان الطالب ينتمي للحزب الشيوعي أم لا.

وكانت النتيجة إثارة جماهير واسعة من الشعب السوداني في العاصمة وفي الأقاليم الأخرى مما جعلها تخرج في تظاهرات حاشدة تطالب بحل الحزب الشيوعي. وأصدرت جماعة من العلماء فتوى تكفر الطالب وكل المنتمين للحزب الشيوعي. ذهبت إحدى المظاهرات لمنزل الزعيم الأزهري رئيس مجلس السيادة الذي خرج للمظاهرة وتجاوب معها متحمساً لمطلب حل الحزب الشيوعي الذي عرض على الجمعية التأسيسية.
أيد رئيس مجلس السيادة وأغلبية النواب من الحزب الوطني الاتحادي ونواب حزب الأمة، وراعي حزب الأمة الإمام الهادي، الدعوة لحل الحزب الشيوعي، بينما عارض القرار سكرتير حزب الأمة الأمير عبد الله نقد الله الذي عبر عن اعتراضه بالانسحاب من جلسة الجمعية التأسيسية التي اتخذت القرار. ولم يؤيد قرار الحل رئيس مجلس الوزراء عن حزب الأمة السيد محمد احمد المحجوب ولا رئيس حزب الأمة السيد الصادق المهدي رغم انهما لم يقفا في وجه الموجة الشعبية. فقد ذهب رئيس حزب الأمة ومعه السيد عبد الله نقد الله الذي كان وزيراً عن حزب الأمة وأمين الحزب العام، ذهبا وزارا الحزب الشيوعي في داره وقالا لقادته إنهم ليس لهم يد فيما حدث ويريان أن قرار الحل خاطئ ولكنه صار تياراً شعبياً كاسحاً وينصحان الحزب ألا يستجيب بردة الفعل.

- وفي 1965/11/15 تقدم للجمعية التأسيسية ستة من أعضائها باقتراح بتكليف الحكومة (حكومة السيد محمد أحمد المحجوب) بتقديم مشروع لحل الحزب الشيوعي. عارض نواب الحزب الشيوعي الاقتراح وامتنع 9 أعضاء عن التصويت وفاز الاقتراح بأغلبية 151 صوتاً ومعارضة 12 عضواً.
- اعترض الحزب الشيوعي على قرار الجمعية وبنى اعتراضه على مخالفة الاقتراح للمادة 22 من اللائحة الداخلية التي تمنع عرض أية قضية ماثلة أو معلقة أمام القضاء للمداولة. فقد كان الطالب يحاكم أمام محكمة الجنايات في ذلك الوقت.
- تقدمت الحكومة بمشروع لحل الحزب الشيوعي وأجيز في مرحلة القراءة الأولى.
- تقدم بعض النواب الشيوعيين بعريضة للمحكمة بعدم دستورية بعض المواد في مشروع القانون، فقامت الحكومة بسحب المشروع وقدمت في 1965/11/18 مشروع قانون بتعديل المادة الخامسة من دستور 1956م المعدل في 1964م وتمت إجازته، مستندة في حقها في تعديل الدستور على السابقة الأولى وهي سابقة تعديل الدستور في 1965/6/26م، ذلك التعديل الذي غير رئاسة مجلس السيادة من الرئاسة الدورية إلى رئاسة دائمة والتي صار بموجبها السيد اسماعيل الأزهري رئيساً لمجلس السيادة.
- كان التعديل في المادة الخامسة يهدف لاستثناء الترويج للشيوعية والإلحاد من الحقوق الدستورية الواردة في تلك المادة حيث جاء النص المقترح على النحو التالي: (يضاف الحكم الشرطي الآتي في آخر البند الثاني من المادة الخامسة " على أنه لا يجوز لأي شخص أن يروج أو يسعى لترويج الشيوعية سواء أكانت محلية أو دولية أو يروج أو يسعى لترويج الإلحاد أو عدم الاعتقاد في الأديان السماوية أو يعمل أو يسعى للعمل عن طريق القوة أو الإرهاب أو أي وسيلة غير مشروعة لقلب نظام الحكم"

  وأن يضاف البند الجديد الآتي بعد البند الثاني من المادة الخامسة: " كل منظمة تنطوي أهدافها أو وسائلها على مخالفة الحكم الشرطي الوارد في ذيل الفقرة (2) تعتبر منظمة غير مشروعة وللجمعية التأسيسية أن تصدر أي تشريع تراه لازماً لتنفيذ أحكام ذلك النص".

  ولتتمكن من طرد النواب الشيوعيين قامت الجمعية بتعديل المادة 46 من الدستور الخاصة بالأهلية لعضوية الجمعية التأسيسية، وفازت تلك التعديلات بالأغلبية الساحقة المذكورة حيث صوت مع قرار الحل 88% من النواب، وضده 7% بينما امتنع 5% عن التصويت.

  ثم تقدمت الحكومة في 1965/12/8 بمشروع قانون حل الحزب الشيوعي، ذلك القانون الذي تم تقديمه في 1965/11/16 ثم سحبته لتعارضه مع المادة الخامسة قبل التعديل. بعد التعديل تمت

إجازة القانون في نفس الجلسة وتم حل الحزب الشيوعي. وفي 1965/12/16 تم إسقاط عضوية نواب الحزب الشيوعي في البرلمان.

التعديلات الدستورية الأخرى:

جرت تعديلات دستورية كثيرة أشرنا لبعضها، مثلاً في 1966/9/5 تم تعديل الدستور في المواد الخاصة بالهيئة القضائية. جوهر التعديلات تصحح تركيز السلطة القضائية في يد رئيس القضاء، وتضعها في يد هيئة مستقلة هي محكمة الاستئناف العليا. ثم تعديل حول خلو منصب عضو مجلس السيادة وتعديل بمد عمر الجمعية التأسيسية في 1967/6/5 لتكون حتى 29 فبراير 1968م كما ذكر آنفاً.

الجدل الدستوري وحكم المحكمة:

الجدل الدستوري:

ثار أول جدل دستوري في دستور 1964م حينما قررت أحزاب الحكومة والمعارضة الكبرى تعديل الدستور لتحويل رئاسة مجلس السيادة من الدورية للمنصب الدائم. كانت حجة الحكومة أن الجمعية التأسيسية منوط بها عمل الدستور الدائم كله من الأساس فمن باب أولى ينعقد لها الاختصاص في تعديل الدستور المؤقت. أما المعارضة فقد ذكر ممثلها أن مشروع التعديل يثير قضيتين الأولى دستورية والثانية سياسية فمن الناحية الدستورية فإن الدستور قابل للتعديل وقد اشترك في تعديل الدستور المؤقت وصمت الدستور في هذه الناحية قصد به شيئان الأول أن يمر الدستور بمرحلتين الأولى حكم مجلس الوزراء الانتقالي والذي لم يكن يراد له أن يعدل في الدستور ولذلك تركت مسألة التعديل خارج نصوص الدستور والثانية مرحلة الجمعية التأسيسية فلم يشر إليها فيما لو كانت تملك حق تعديل الدستور وقد كانت هناك وعود سياسية للجنوبيين عن كيفية العلاقة بين الشمال والجنوب. فأقرَّ حق الجمعية في التعديل رغم معارضته لتعديل الدستور في قضية تحويل رئاسة مجلس السيادة من دورية لدائمة.

النزاع الدستوري

القضية الاولى: رفعها الحزب الشيوعي في 1965/11/18 بعدم دستورية مشروع القانون الذي قدمته الحكومة لمخالفته للمواد 3،4،5،46 (سحبت الحكومة القانون محل الدعوى). كانت الدعوى ضد الجمعية التأسيسية ومجلس السيادة وحينها سحبت الحكومة قانونها وعدلت مواد التعارض.

قام الحزب الشيوعي بتعديل الدعوى وحصرها في إعلان أن القانون المسمى (قانون حل الحزب الشيوعي لسنة 1965م) يتعارض مع الحقوق الأساسية التي كفلها الفصل الثاني من دستور 1964. وكانت الدعوى ضد مجلس السيادة، والجمعية التأسيسية، والنائب العام.

قضية النواب الشيوعيين:

رفع النواب الشيوعيون دعوى ضد مجلس السيادة، والجمعية التأسيسية، والنائب العام انحصرت القضية في هل يحق و يجوز تعديل الدستور المؤقت بواسطة الجمعية التأسيسية؟

حكم المحكمة: رأت المحكمة أن الأعضاء الحاليين يمثلون الجمعية التأسيسية رغم عدم قيام الانتخابات في بعض أجزاء الجنوب، وبالتالي يحق لهم التصرف كأعضاء جمعية تأسيسية. وفيما يتعلق بدستورية قرارات الجمعية التأسيسية مثار الشكوى رأت المحكمة أن دستور السودان هو دستور جامد لأن الفقرة التي كانت تتحدث عن تعديل الدستور والتي كانت موجودة في دستور 1956م قد حذفت وبالتالي فهو دستور جامد لا يعدل وبالتالي أسقطت كل التعديلات والقوانين التي انبنت عليها.

وكان رأي المدعى عليهم أن الحذف القصد منه أن يكون الدستور مرناً للغاية شأنه شأن أي قانون ولا يشترط أية أغلبية محددة.

والواقع فعلا أن أحد أهم عيوب تلك الفترة كثرة التعديلات الدستورية بداية بتعديل الدستور ليكون السيد إسماعيل الأزهري رئيسًا دائما لمجلس رأس الدولة، جاء في كتيب "بلاغ

واحتجاج" الصادر في يونيو 1967 إن الخطأ الأول في الممارسة السياسية حينها كان: "لجوء أغلبية الجمعية التأسيسية لإجراء تعديلات كثيرة في الدستور كان بعضها لأسباب حيوية وبعضها لم يكن إلا لتسهيل تسويات حزبية. هذا الخطأ يشترك فيه- بأقدار متساوية- الحزبان الكبيران الممثلان في الجمعية وهما حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي. إن تعديلات الدستور وخاصة تلك التي كان غرضها تسهل التسويات الحزبية كانت ذات أثر سيئ على احترام الجمعية وقد استغلته العناصر الرافضة في دعاياتها.[1]"

حكم المحكمة وتداعياته:

- قامت المشكلة في أوائل 11/ 1965 وتم طرد النواب أثناء حكومة المحجوب وصدر حكم المحكمة في 1966/12/22 اثناء حكومة السيد الصادق المهدي. قضى الحكم ببطلان التعديل الدستوري الذي أجاز الحل.

(أ) في 1966/12/22 عقد مجلس الوزراء جلسة: أصدر فيها بياناً خلاصته:

1- حق تعديل الدستور والقوانين حق أصيل للجمعية التأسيسية. وأنها السلطة العليا للشعب وأي اعتداء عليها اعتداء على الشعب وإرادته.

2- نحترم القضاء واستقلاله في حدود صلاحياته وحقوقه الدستورية.

3- ستقوم الحكومة بالاستئناف.

(ب) الجمعية التأسيسية: وفي 1966/12/23: أصدرت الجمعية قراراً: (من رأي الجمعية التأسيسية ألا يحضر أعضاء الجمعية السابقون من الحزب الشيوعي المنحل جلساتها).

موقف القضاء:

- في 1966/12/25: أرسلت الهيئة القضائية مذكرة لمجلس السيادة طلبت منه أن يعمل على سحب بيان مجلس الوزراء، وأن يطلب من الجمعية التأسيسية إلغاء قرارها بمنع النواب حتى يتهيأ الجو الصالح للنظر في الاستئناف المقدم من الحكومة. وأن يعتذر مجلس الوزراء للقضاء.

مجلس السيادة:

1966/12/28: أصدر مجلس الوزراء قراراً بعدم التراجع ورفعه لمجلس السيادة لتوصيله للقضاء. وفي ذات اليوم، أي 1966/12/28 قامت حركة انقلابية شيوعية قادها الملازم أول خالد الكد ووجد عند القبض عليه بعد تحركه كشفاً بأسماء زملائه وهم العقيد جعفر نميري والرواد: هاشم العطا والرشيد نور الدين وبابكر عبد الرحيم ومصطفى عبادي والرشيد أبو شامة.
وبعد أربعة شهور وفي 1967/4/19 أصدر مجلس السيادة بياناً وصف: (الحكم الصادر من المحكمة العليا بالخطأ من الناحية القانونية لمجافاته لقواعد القانون الدستوري المتعارفة كما وصف سلوك وطلبات محكمة الاستئناف التي ضمنتها مذكرتها السابقة بأنها بدعة لم يسمع بها من قبل وخروج عن الحياد الذي يجب أن تتصف به المحكمة). فانضم مجلس السيادة لمجلس الوزراء وللجمعية التأسيسية في معارضة قرار السلطة القضائية.

لجنة الوساطة: تشكلت لجنة وساطة من بعض قضاة المحكمة العليا المتقاعدين بالمعاش وبعض أعضاء محكمة الاستئناف العليا الشرعية ومفتي الديار السودانية ورئيس الجمعية التأسيسية.. تواصلت اللجنة مع كل الأطراف وعقدت اجتماعاً في 1967/5/13: بين السادة: رئيس وأعضاء مجلس السيادة + رئيس مجلس الوزراء وأربعة من اعضاء محكمة الاستئناف المدنية العليا (لم يحضر رئيس القضاء وقرر أن يمثله هؤلاء) وثلاثة من لجنة الوساطة.

[1] الصادق المهدي، بلاغ واحتجاج، يونيو 1967

الاتفاق المجمد: وفي يوم 1967/5/13 بعد نقاش مستفيض تم الاتفاق بين جميع الأطراف: مجلس السيادة ومجلس الوزراء والقضاء وكان أهم ما فيه[1]:

1- بالنسبة لمجلس السيادة:

(أ) أكد مجلس السيادة حرصه على استقلال القضاء واحترامه له ووعد بالعمل على حماية الاستقلال.

(ب) أكد مجلس السيادة أنه لم يقصد بتعقيبه على قرار قاضي المحكمة ووصف له بأنه خاطئ من وجهة النظر القانونية، أن يمارس صلاحيات قضائية أو يبطل أو يوقف آثاره القانونية، وإنما أبدى رأيا مجرداً حول الحكم. كما أنه لم يقصد عدم احترام المحكمة التي اصدرته او التقليل من شأنها.

(ج) أكد مجلس السيادة أنه لم يقصد أن ينفى عن محكمة الاستئناف المدنية العليا صفة التجرد والحياد وأن ثقته في حياد المحكمة ونزاهتها يؤكدها اقراره لمبدأ الاستئناف اليها.

2- بالنسبة لمجلس الوزراء:

(أ) أوضحت الحكومة أنها تحترم القضاء واستقلاله ولم تقصد النيل من ذلك الاستقلال، كما أكدت الحكومة احترامها للدستور والقانون.

(ب) أكدت الحكومة أنها تلتزم بالقرار الذي تصدره محكمة الاستئناف المدنية العليا في هذه القضية.

(ج) أوضحت الحكومة أن الحكم الصادر من المحكمة العليا في هذه الدعوى هو حكم قائم وواجب الاحترام في حدود ما قضى به كحكم تقريري ما لم تنقضه محكمة الاستئناف المدنية العليا.

(د) التزمت الحكومة بإلقاء بيان أمام الجمعية التأسيسية يتضمن النقاط التي تم الاتفاق عليها.

3- بالنسبة للهيئة القضائية:

(أ) أنها تؤكد احترامها للأجهزة الدستورية الأخرى.

(ب) أنها ترى أن الجو قد أصبح مهيئاً لممارسة كل اختصاصاتها القضائية بالنسبة للقضية الدستورية.

المسألة تم حلها في 1967/5/13 وبالتالي بات القضاء مستعداً لنظر استئناف الحكومة في القضية.

لكن:

1- صحيح أنه حتى نهاية حكومة الصادق: تم حل الأزمة وقبل القضاء الاستئناف. وقبل الجميع الاتفاق ومن ضمنه أن الحكم تقريري إلى حين صدور حكم محكمة الاستئناف.

2- لكن في يوم 15 مايو سقطت حكومة الصادق وتولت حكومة جديدة برئاسة المحجوب السلطة

3- وفي يوم 17 مايو قدم رئيس القضاء استقالة مسببة. رفضت الهيئة القضائية النظر في الاستئناف حتى يتم تهيئة الجو المناسب حسب ما ورد في خطاب استقالة رئيس القضاء.

استقالة رئيس القضاء:

رغم الوصول للاتفاق كما أسلفنا قدم السيد رئيس القضاء استقالته في يوم 1967/5/17. رافضاً ما اعتبره تنازلاً من محكمة الاستئناف التي قبلت بذلك الاتفاق ورأته اعتذاراً كافياً وتأكيداً على احترام القضاء من المؤسسات الثلاث: السيادة والوزراء والجمعية التأسيسية. وعاب على محكمة الاستئناف قبولها لما تضمنه بيان الحكومة من إشارة إلى حكم المحكمة بأنه حكم تقريري ولإعلان الحكومة التزامها بالحكم في حدود تلك الصفة واعتبره خطأً قضائياً ما كان للمحكمة أن تقع فيه.

---

[1] انظر/ي حاج موسى، مرجع سابق

المشكلة البادية في موقف رئيس القضاء هي أنه كان يجعل رؤاه السياسية بوصلة في عمله المهني. وسوف نعرض لذلك بالتفصيل فيما يلي:

خلفية رئيس القضاء:

أثناء نشوب أزمة حل الحزب الشيوعي كان السيد بابكر عوض الله رئيساً للقضاء. السيد بابكر عوض الله هو السوداني الوحيد الذي ترأس السلطات الثلاث في حياته. فقد ترأس السلطة التشريعية برئاسته لأول برلمان انتخب بعد اتفاقية الحكم الذاتي وانتخابات 1953م، كما ترأس السلطة القضائية بعد ثورة أكتوبر 1964م، ثم ترأس السلطة التنفيذية حينما صار رئيس الوزراء لأول حكومة بعد انقلاب مايو 1969م.

حينما أصدرت المحكمة حكمها بعدم دستورية قرار حل الحزب الشيوعي من قبل الجمعية التأسيسية استندت في حكمها أن دستور السودان لسنة 1956م المعدل لسنة 1964 دستور جامد ولذلك لا يمكن تعديله فيما يتعلق الحقوق الأساسية. قدمت الحكومة استئنافها لمحكمة الاستئناف وكان ذلك عبر رئيس القضاء الذي امتنع عن رفع الاستئناف مع أنه ملزم بذلك، فقد كتب رئيس القضاء فيما بعد في رده على مقال الاستاذ أحمد سليمان قائلاً: (إن رئيس القضاء ليست له سلطة رفض الاستئناف وإنما الذي يرفض الاستئنافات هو محكمة الاستئنافات وكلما يفعله رئيس القضاء هو أن يحيل الاستئنافات لمحكمة الاستئنافات ولا يملك سلطة الامتناع عن الإحالة.) ومع ذلك فقد أصر رئيس القضاء على عدم رفع الاستئناف مبرراً ذلك في نفس المقال بقوله: (وحتى الأستاذ إسماعيل الأزهري نفسه لم يستطع أن يحافظ على التوازن والحيدة اللذين يوجبهما منصبه كرئيس لمجلس السيادة. هذا السلوك من جانب الحكومة دفعني إلى أن أعلن للنائب العام بأنني وبما أمتلكه من سلطات استثنائية سوف أمتنع عن إحالة الاستئناف إلى المحكمة إلا إذا اعتذرت الحكومة ومجلس السيادة.)

ورغم اعتذار الحكومة ومجلس السيادة ووصول السلطات الثلاث إلى الحل المذكور إلا أن السيد رئيس القضاء تقدم باستقالته مبقياً على جو الشقاق ومتجهاً بنظره بل بيديه لتقويض النظام الديمقراطي حينما شارك في التخطيط والتنفيذ وكتابة وإذاعة بيان انقلاب مايو 1969 ثم مشاركاً فيه رئيساً للوزراء كما روى هو مؤخراً.

والواقع أن رئيس القضاء لم يلتزم طوال تاريخه كما روى هو بحيدته السياسية، فقد كان وحدوياً حتى النخاع، أي يعارض الدعوة للاستقلال الكامل من بريطانيا ومصر ويقول بوحدة وادي النيل. وحينما كان رئيساً لمجلس النواب قبيل استقلال السودان تقدمت الجبهة الاستقلالية في مارس 1955 باقتراح الجلاء، فرفض مع رئيس مجلس الشيوخ السماح بتداوله في البرلمان بحجة عدم اكتمال السودنة وأحال الطلب إلى لجنة السودنة. ولما تحول السيد إسماعيل الأزهري عن الاتحاد مع مصر وانحاز للاستقلال ذكر السيد بابكر عوض الله أنه عارض ذلك وذهب مستنجداً بالسيد علي الميرغني الذي قال له لا أحد يرفض استقلال بلاده وأن الاتحاد مع مصر يمكن أن يأتي لاحقاً. وذكر بابكر عوض الله أنه جادل بأن الفوز الذي لقيه الحزب الوطني الاتحادي إنما كان ببرنامج الاتحاد مع مصر.

الشاهد أن رئيس القضاء كان مسيساً حتى النخاع، أثناء الحكم الاستعماري وبعد الاستقلال وكان مصري الهوى وقد ذكر أنه بعث ببرقية للفريق عبود يهنئه على اتفاقية مياه النيل، ثم اقترح له عند لقائه تكوين حزب على غرار الاتحاد الاشتراكي المصري. وبعد زوال الحكم العسكري ذكر أنه بدأ في تكوين حزب وحدة وادي النيل والاتحاد وعقد اجتماعات مع قادة الختمية ومع بعض قيادات القوات المسلحة والشيوعيين.

كل ذلك ذكره رئيس القضاء بنفسه مما يوضح أن سلوكه أثناء الأزمة لم يكن محايداً. فقد كان يمكن تجاوز الأزمة بعد الاتفاق المذكور وترك القضية القانونية تأخذ مجراها. وقد سبق وعرضنا لسوابق مماثلة، كالتقاضي الذي مارسه الحزب الشيوعي الأمريكي في الأعوام 1949-1957م إذ أدين قادته من الدرجتين الأولى والثانية وسجنوا، وواصل الحزب الاستئناف عبر المراحل حتى وصل إلى حكم لصالحه بعد ثماني سنوات. إلا أن رئيس القضاء السوداني فضل

الاستقالة رغم التوصل لاتفاق بل بعد الاتفاق بأيام قلائل، ورأى الحل في ذبح الديمقراطية بالأساس.
بالتالي، لم يبت القضاء في الاستئناف المرفوع من الحكومة كما لم يبت في دعوى عدم دستورية حل الجمعية التأسيسية في فبراير 1968م حتى وقوع انقلاب مايو 1969 مع أن الدعوى رفعت في أوائل فبراير 1968.

مراجعة حزب الأمة

تميزت الديمقراطية الثانية بعدم الاستقرار السياسي حيث برز صراع الرؤى بعد ثورة أكتوبر المجيدة إذ شاركت بعض القوى نظام عبود ووجدت نفسها معزولة عن التيار العام بعد الثورة وحاول الحزب الشيوعي السيطرة على حكومة الثورة عبر جبهة الهيئات وتأجيل الانتخابات، ووجدت القوى ذات الوزن الشعبي نفسها في صراع مع الحزب الشيوعي لا سيما الحزب الوطني الاتحادي الذي لا زال يذكر معارضة الحزب الشيوعي له في حكومته الأولى بعد الاستقلال ومنافسته له على دوائر المدن. ثم جاء الحادث العارض فساهم تأجيج الجماعات الاسلامية المنبثة في دوائر الفقهاء والخطباء والاخوان المسلمين في التهاب الشارع.
أصدر حزب الأمة بياناً حول انتخابات 1968 للرأي العام منتقداً نفسه في مسألة الصراع مع القضاء بشأن حكمه في قضية حل الحزب الشيوعي.
جاء في بيان الحزب في أغسطس 1968م: (نُذكر أننا تمادينا في قضية حل الحزب الشيوعي وتعدينا في ذلك الحدود ثم دخلنا في صراع مع القضاء أفقدنا بعض التأييد).. (مناقشة: إن موقفنا من قضية حل الحزب الشيوعي أملته ظروف شعبية معينة، ولم يكن نتيجة تخطيط محدد، إذ كنا نرجئ بحث شرعية العمل الشيوعي في نطاق دستور البلاد الدائم، وإن الموجة التي عمت واستغلها السيد إسماعيل الأزهري بمزايداته المشهورة هي التي أقنعت الجمعية بحل الحزب الشيوعي. أما دخولنا في صراع مع القضاء فقد أقحمنا فيه دفاعنا عن سلطات الجمعية التأسيسية، وقد كان هذا مؤسفاً حقاً أولاً لاحترامنا لاستقلال القضاء، وثانياً لتعاوننا الأكيد مع السيد رئيس القضاء. إن احتكاكنا بالقضاء ساقه إلينا حرصنا على سلطات الجمعية، ولكننا استطعنا بعد فترة من الصراع قصيرة أن نحسم الأمر كله وأن نتوصل إلى اتفاق تام).

الشيوعي في أعقاب الحل

بعد الحل سارت قيادة الحزب الشيوعي في خطين: خط معلن بالسعي لتحالفات بشأن الانتخابات العامة، ومعارضة النص على الشريعة الإسلامية ضمن مصادر التشريع في الدستور أو ما سمي بالدستور الإسلامي، والدفاع عن الحريات، وخط سري يسعى للاستيلاء على السلطة عبر الانقلاب. وكان من ضمن مداولات الحزب مساعٍ لتكوين حزب بمسمى الحزب الاشتراكي ولد ميتاً.
بعد حل الحزب الشيوعي أقامت 36 هيئة وحزباً مؤتمراً تكونت على إثره (هيئة الدفاع عن الديمقراطية) من القوى المهنية والفئوية والطلابية.
وأثناء انتخابات الجمعية التأسيسية التي أجريت في مايو 1968م بعد حل الجمعية خرقاً للدستور كما هو مذكور، ترشح أعضاء الحزب الشيوعي المحلول والمحظور النشاط حينها تحت أسماء مختلفة مثل الجبهة الاشتراكية، القوى الاشتراكية، وحدة المزارعين، قوى العاملين، مؤتمر القوى الجديدة).

اتحاد القوى الاشتراكية

طرح الحزب الشيوعي فكرة (اتحاد القوى الاشتراكية) في مواجهة الداعين للدستور الاسلامي.
ضم الاتحاد: الناصريين والاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين وقوى اليسار عموماً وكونوا لجنة من 12 عضواً، مهمتها هي:
أولا: وضع ميثاق سياسي لجمع القوى اليسارية، يشكل برنامج عمل.

ثانياً: توحيد جميع قوى اليسار لاتخاذ موقف سياسي موحد في انتخابات الرئاسة المزمعة.
ثالثاً: إقامة جبهة دائمة تمثل قوى اليسار الموسع، ليس كحزب بل من أجل تأمين قيادة جمهورية.
وكانت اللجنة المكلفة بذلك مؤلفة من 12 عضواً هم: بابكر عوض الله، خلف الله بابكر، إبراهيم يوسف سليمان، وحسين أحمد عثمان (من حركة القوميين العرب)، وعابدين إسماعيل وأمين الشبلي ومحجوب محمد صالح، ومكاوي مصطفى (من الاشتراكيين الديمقراطيين)، وطه بعشر (ماركسي مستقل)، وعبد الخالق محجوب، وعز الدين علي عامر من الحزب الشيوعي، والشفيع أحمد الشيخ الأمين العام لاتحاد نقابات العمال. [1]
وتم وضع ميثاق في 1968 وتم تطويره لاحقاً في يناير 1969 إعداداً لانتخابات رئاسة الجمهورية، وأعلن الاتحاد ترشيحه لبابكر عوض الله رئيس القضاء السابق لرئاسة الجمهورية.[2]

الحزب الاشتراكي
خلت الرواية الرسمية للحزب الشيوعي من الحديث عن هذا الحزب الذي تكون ثم اتهم كانحراف "يميني" نصحت موسكو بنقضه.
ذكر محمد أبو القاسم حاج حمد أن الشيوعيين كونوا الحزب الاشتراكي، قال: (استبدل الشيوعيون برنامج الجبهة الوطنية الديمقراطية وبرامج التعاون مع القوى اليسارية ببرنامج "ذاتي" شعبي فأعلنوا في 1967/1/21 عن تكوين الحزب الاشتراكي السوداني فوضح تماماً أن ذلك الحزب هو الحزب الذي عناه محمد إبراهيم نقد في مقالاته بالبديل اليساري.[3])
ويذكر تفاصيل تكون الحزب وموته البروفيسور فاروق محمد إبراهيم القيادي الشيوعي آنذاك، حيث روى تفاصيل تكوين الحزب الاشتراكي والخلاف حوله قائلاً: (شكلت وثيقة "مشروع تحول عميق في وضع الحزب الشيوعي" التي طرحها الأمين العام للحزب الشيوعي المرحوم عبد الخالق في اجتماع اللجنة المركزية في 4 نوفمبر 1964 مصدر إلهام، وصارت محور نقاش بالغ الخطورة حول تكتيكات الحزب الشيوعي، تمخضت عنه الدعوة لتحويل الحزب الشيوعي الى حزب طليعي يهتدي بميثاق اشتراكي وببرنامج وطني ديمقراطي ويشكل الشيوعيون القلب الثوري لذلك الحزب.) ثم يوضح تفاصيل النقاش ومراحله والقبول الواسع لتلك الفكرة وفوائدها قائلاً: (وقد انتهت المناقشة المستفيضة على نطاق الحزب الى قرار دعوة المؤتمر الرابع للانعقاد لإجازة تلك السياسة ولانتخاب لجنة مركزية للحزب في شكله الجديد.)..(وبعدما وصلنا لمكان انعقاد المؤتمر، أخطرنا الزميل سليمان حامد في اجتماع مندوبي المديرية الذي عقد ونحن نتأهب للجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وقد انعقد في الجريف في أبريل 1966، أن المؤتمر تغيرت صفته من المؤتمر الرابع الى المؤتمر التداولي، وأن الأمين العام للحزب المرحوم عبد الخالق لن يتمكن من المشاركة فيه لأنه اضطر للسفر الى موسكو للمشاركة في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي المنعقد هناك في نفس التاريخ. وقد سجلت اعتراضي على هاتين الواقعتين مباشرة بعد افتتاح المؤتمر الذي ترأسه المرحوم الشفيع. أجاز المؤتمر التقرير، وانتخب لجنة مركزية من خمسة وخمسين عضواً، اجتمعت بعد انفضاض المؤتمر وانتخبت لجنة تنفيذية لتقوم مقام المكتب السياسي من اثني عشر عضواً وأعيد انتخاب المرحوم عبد الخالق أميناً عاماً للحزب).
ويضيف: (فوجئنا بعد عودة الأمين العام بفترة بالزميلين سليمان حامد ويوسف حسين يدعوان فروع الحزب في مدينة ود مدني واحداً بعد الآخر ينقلان فيها عن الأمين العام والمكتب السياسي (اللجنة التنفيذية) أن قرار المؤتمر بتحويل الحزب الشيوعي الى حزب طليعي انحراف يميني مؤداه حل الحزب الشيوعي الى آخر تلك الحجج التي صدرت في اعداد الشيوعي 126 و127 على ما أذكر. أوضحت في الاجتماع الذي شاركت فيه أنه كان على عبد الخالق أن يدعو اللجنة

---
[1] محمد محمد أحمد كرار، سابق ص 20
[2] عبد القادر إسماعيل أحمد، من التجديد إلى التأسيس: أضواء على تجربة الحزب الشيوعي السوداني، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2018م، ص 176 وما بعدها
[3] محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، ص 439

المركزية ويطرح لها هذا الرأي، وأن يتبنى الدعوة لمؤتمر آخر داخل اللجنة المركزية وإن وافقته وانعقد المؤتمر، يتم نقض قرارات المؤتمر السابق، والا فنحن نمارس نمطاً من المركزية المطلقة يعلو فيه صوت الأمين العام على صوت الحزب كله ولا يكون للائحته أي معنى.) (دُعيت الى دورة اللجنة المركزية التي انعقدت في ضاحية من ضواحي الخرطوم في نوفمبر 1966. نفس أعضاء اللجنة الخمسة وخمسين الذين انتخبهم مؤتمر الجريف. تحدث على ما أذكر نقد وعمر مصطفى المكي، وأحمد سليمان وعز الدين علي عامر، وجوزيف قرنق، ومعاوية إبراهيم وغيرهم، أدانوا القرارات التي اتخذوها بأنفسهم قبل ستة أشهر وشكروا الأمين العام على تصحيح الإنحراف اليميني. **شكر الأمين العام الرفاق السوفيت للنصائح القيمة** التي أسدوها خلال زيارته لتصحيح ذلك الانحراف).

يواصل بروفيسور فاروق: (صار تاكتيك الحزب الشيوعي بعد المؤتمر الرابع يقوم على تجميع القوى الحديثة، التي يشكل تحالف العمال والمزارعين عمودها الفقري، حول الحزب الشيوعي وتصعيد هذا النشاط حتى يتم نضج الأزمة الثورية الذي يجوز حينها القيام بعمل عسكري تنتقل بموجبه السلطة السياسية لتلك القوى).

وهي شهادة تؤكد قيام الحزب الاشتراكي الذي لا يذكره الحزب الشيوعي في تاريخه الرسمي، وقد غاب عن معظم الكتابات التوثيقية للحزب. يقول فاروق: (**الحزب الاشتراكي** الذي لعب الحزب الشيوعي الدور الأساسي في تكوينه **ولد في أول يناير 1967م** ميتاً، لأن قرار اللجنة المركزية بإسقاط مشروع الحزب الطليعي جعل منه مجرد واجهة قانونية له، وظل الحزب يتعامل مع شخصيات وطنية كالقاضي بابكر عوض الله ومع قيادات الحركة الجماهيرية لإنجاح المشروع الوطني الديمقراطي.) [1]

الانقلاب على الديمقراطية

قال بروفيسور فاروق محمد إبراهيم تعليقاً على تكتيك الحزب الشيوعي بعد المؤتمر الرابع الذي أجاز القيام بعمل عسكري: (العمل العسكري المشروع في نظر الحزب لإنجاح انتقال السلطة لم يكن قطعاً الثورة المسلحة التي لم يُعدْ لها الحزب الشيوعي أبداً، وإنما كان الانقلاب، الذي أُسّس لأجله تنظيم الضباط الأحرار. ولم يكن الخلاف إلا حول توقيت الانقلاب، إذا جاء متوجاً لصعود الحركة الجماهيرية يكون سليماً، وإذا جاء بديلاً لاستنهاض الجماهير وحركتها في سبيل إنجاح المشروع الوطني الديمقراطي يكون تكتيكا انقلابياً مرفوضاً. والمحك في النهاية هو الانتقال الفعلي للسلطة من القوى التقليدية الى قوى الثورة الوطنية الديمقراطية.)[2]

وقد كان مسار الحزب تجاه الانقلاب قديماً وليس مربوطاً بقرار الطرد، فأول محاولة للانقلاب قام بها تنظيم "الضباط الأحرار" الذي أسسه الحزب داخل الجيش عام 1954م[3] كانت انقلاب محمد عبد الرحمن كبيدة في 1957/6/13م[4].

وبعد حل الحزب الشيوعي وفي 1966/2/28م حدثت محاولة انقلاب قام بها بعض صغار الضباط وحوالي 300 من جنود سلاح الأساس في مدرسة غردون للتدريب. المحاولة قادها الملازم خالد حسين الكد، واعتقل جميع القائمين بها. وقد شمل الاعتقال بالإضافة للعسكريين عدداً من المدنيين وزعماء الحزب الشيوعي. قال خالد والضباط الذين اعتقلوا معه إن حركتهم كانت تهدف لوضع حد لحالة الفوضى السياسية، ومن بين المعتقلين النواب الثمانية الذين رفضت الجمعية التأسيسية عودتهم إليها برغم حكم المحكمة العليا[5]. وكان أعضاء مجلس قيادة (ثورة)

---

[1] فاروق محمد إبراهيم، الحزب الشيوعي السوداني والدعوة لإصلاح وتطوير الأحزاب السياسية ولقيام حزب ديمقراطي جديد.

[2] فاروق محمد ابراهيم ، السابق

[3] محمد محجوب عثمان، في لقاء مع خالد الحاج في موقع سودانيات.

[4] محمد محمد أحمد كرار، الانقلابات العسكرية، الناشرون دار البلد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2000م، ص 25

[5]الأهرام 29 ديسمبر 1966م

الكد هم: جعفر محمد نميري، الرائد هاشم العطا، الرشيد نور الدين، الرائد الرشيد أبو شامة، الرائد بابكر عبد الرحيم، الرائد مصطفى عبادي، على التوم[1].

وفي بيان رئيس الوزراء حينها السيد الصادق المهدي أمام الجمعية التأسيسية حول المحاولة الانقلابية قال:

"لقد انعكست البلبلة السياسية الرائجة في البلاد على بعض القوات السودانية المسلحة، وكان واضحاً أن جهات سياسية معروفة باحتقارها للديمقراطية واستباحتها للاستيلاء على السلطة بالقوة تخطط دائماً لقلب نظام الحكم، وكانت هذه المخططات ترصد وتتابع دون الحصول على بيانات تكفي لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وفي الأيام الأخيرة توالت الأخبار بتحركات محتملة مرتبطة بالأحداث السياسية السارية في البلاد، ولكن البينات لم تكن تكفي للتصرف بمقتضاها. في مساء أمس 1966/2/27م وردت معلومات بأن حركة مرتكزة على المستجدين سوف تقوم في تمام الساعة الثانية والنصف صباح 1966/2/28م وأن قوات رئاسة الجيش التي يقودها الرائد أبو القاسم عدلان وكمال ابشر التي خفت على إثر المعلومات الأخيرة وصلت لتجد أن القوات المضللة قد اتخذت إلى الخرطوم سبيلاً آخر فشرعت تطاردها وقد تمكن القائمون بالحركة من إنزال الجنود فعلاً بالبوستة والقصر الجمهوري وكوبري النيل الأبيض والإذاعة، وتمكنت قوات الجيش من الإحاطة بهم وتجريدهم من السلاح واعتقال الضابط الذي [وزع القوات] على تلك الأماكن وهو الملازم [خالد] حسين الكد، ثم أجريت اعتقالات للشخصيات التي ورد في التحقيق ما يشير إليها، وحتى نتمكن من إجراء تحقيق عادل أمرنا بالقبض على كل الشخصيات المشبوهة عسكرية ومدنية وسنجري تحقيقاً وافياً وعادلاً لمحاكمة كل من له صلة بهذا المخطط"[2].

ولكن الأحكام التي صدرت ضد المشتركين في الانقلاب كانت مخففة برغم أنهم قبض عليهم متلبسين. وكان بعضهم مشاركاً لاحقاً في انقلاب مايو 1969م كجعفر نميري، وهاشم العطا.

ويروي محمد أحمد محجوب في كتابه "الديمقراطية في الميزان" قصة انقلاب 25 مايو 1969م كما رواها له "عضو بارز في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني الذي يجب عدم ذكر اسمه" ذكر له أن هناك اجتماعات عقدت خلال يناير 1968م[3] حول التوصيات المتعلقة بالدستور الدائم إذ "شعرت قوى اليسار بأنها يجب أن تتوحد في هيئة منظمة لمكافحة إقامة دولة ثيوقراطية وللحؤول دون تحقيق هدف فرض دستور إسلامي على نظام رئاسي"[4]، وتلك إشارة للهيئة التي سماها عبد القادر أحمد إسماعيل بـ"اتحاد القوى الاشتراكية" فيما نقلنا آنفاً. والتي كونت لجنة من 12 عضواً برئاسة بابكر عوض الله، وقد تشكلت منها لجنتان فرعيتان: لجنة فرعية سياسية تضم بابكر عوض الله وعابدين إسماعيل وعبد الخالق محجوب، ولجنة تنظيمية مؤلفة من أمين الشبلي ومحجوب محمد صالح ومكاوي مصطفى[5].

يقول محجوب محمد أحمد: وفي أواخر أبريل وخلال مايو 1968م بات واضحاً أن بابكر عوض الله قد باشر عمل اللجنة الفرعية السياسية، وفي هذه المرحلة بالذات باشر اتصالاته مع بعض أعضاء حركة الضباط الأحرار السودانيين[6].

---

[1] كرار، سابق، ص11

[2] ورد البيان في: محمد محمد أحمد كرار، الانقلابات العسكرية، الطبعة الثانية

[3] ورد في النص كانون الأول (وهو ديسمبر) لكن واضح أن الهيئة تكونت قبل ذلك ويرد في النص لاحقاً أن لجانها الفرعية نشطت في أبريل ومايو، ويبدو لذلك أن المقصود هو كانون الثاني. انظر/ي عبد القادر الرفاعي، الرائد الشهيد هاشم العطا، ص 102

[4] محجوب محمد أحمد، حكم الكولونيلات، في د. عبد القادر الرفاعي، الرائد الشهيد هاشم العطا، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2018، ص 102

[5] نفسه

[6] نفسه، ص 103

لقد كان عراب الانقلاب هو بابكر عوض الله رئيس القضاء السابق ومرشح الرئاسة الذي قدمته الجبهة اليسارية التي كونها الحزب الشيوعي. وقد رد على ما أسماه بـ"محاولة الأستاذ أحمد أن يربط بين الحزب الشيوعي وحركة مايو"، وذكر أنه زار عبد الخالق محجوب في 24 مايو ليخبره بالحركة وتوجهاتها وأنها ترفض الانتماء إلى الحزب الشيوعي أو الارتباط به، وذكر أن فاروق حمد الله كان حلقة الوصل بينه وبين الضباط وقال إنه طلب منه إدخال فاروق أبو عيسى على الأقل كمستشار له: "قاسيت كثيراً مع المرحوم فاروق حمد الله وهو كان يتولى التفاوض معي، لحمله على إدخال فاروق أبو عيسى الشيوعي كوزير دولة.". "كنت أقول لفاروق أرجو أن تنقل لإخوانك الضباط أنني لم أمارس عملاً سياسياً في حياتي ولا أعرف الكثيرين ممن يتصدون لهذا العمل في السودان، ولهذا فإنني أحتاج للأستاذ فاروق أبو عيسى كمستشار لي ولو لفترة وجيزة"، وذكر بابكر عوض الله أن الأسماء الشيوعية التي رشحت مثل محجوب عثمان ومرتضى أحمد إبراهيم كان مصدرها فاروق أبو عيسى ولم يكن لأحمد سليمان صلة مباشرة بالضباط الذين قاموا بالانقلاب[1].
لقد كان بابكر عوض الله كما ذكرنا أحد أهم مخططي ومنفذي الانقلاب (والمدني الوحيد في مجلس قيادة "الثورة") ورئيس وزراء حكومة الانقلاب الأولى، وقد كان ناقماً على الطريقة التي أدير بها الخلاف بشأن حل الحزب الشيوعي، والرشاش الذي لحقه منها، كما أنه كان منزعجاً للغاية من الدستور القادم، وذلك واضح في صياغة استقالته المطولة.[2]
لقد بينت الأيام أن المعركة التي قادها رئيس القضاء لنقض قرار الجمعية التأسيسية بحل الحزب الشيوعي، ثم استقالته بعد الوصول إلى اتفاق بين السلطات الثلاثة التشريعية والقضائية والتنفيذية في 13 مايو 1967م لم تكن للدفاع عن أسس النظام الدستوري، بل منطلقة من قراءاته السياسية. لقد كان النظام الدستوري الذي جاء به في مايو 1969م أشد سلطوية بسنوات ضوئية حيث صار النميري هو الحاكم الأوحد الذي تدور في فلكه كل السلطات.
وأثبتت الحادثة كذلك سعي عدد من الضباط اليساريين الدؤوب للقيام بانقلاب عسكري، ومعلوم التزام الأحزاب الشيوعية بالديمقراطية المركزية التي تجعل الحزب الشيوعي هو مناط الحل والعقد فلا مجال لرؤى أحزاب أخرى تُنعت بأنها إما أحزاب رجعية أو عميلة أو أحزاب نخب برجوازية تريد أن تطيل أمد استغلالها للطبقة العاملة. وقد كرر أولئك الضباط المحاولات الانقلابية حتى أفلحوا في مايو 1969م.
ومهما يكن من أمر إنكار اشتراك الحزب الشيوعي في مايو فإن الحزب كان يعلم بالانقلاب وحلقة الوصل بينه وبين الانقلابيين كانت كذلك فاروق حمد الله.
وفي صبيحة يوم 24 مايو 1969م استدعى سكرتير الحزب "عبد الخالق محجوب" كلاً من محمد إبراهيم نقد والشفيع أحمد الشيخ لمقابلته حيث أخبرهما أنه اتفق مع حمد الله لمقابلتهم لينقلوا له رأي المكتب السياسي للحزب وأخبرهما بما سمعه في أمسية 23 مايو من أن صغار الضباط بالجيش اختاروا النميري لقيادة الانقلاب.
مباشرة بعد الانقلاب، اجتمعت اللجنة المركزية للحزب مساء 25 مايو لمناقشة موقفها من الانقلاب وانقسمت بين مؤيد ورافض، وكان الرأي الغالب هو التأييد لتوافق الشعارات. بل قيل إن حمد الله أكد للانقلابيين موافقة الحزب الشيوعي على الاشتراك منذ مساء 24 مايو[3].
لقد كان واضحاً أن مشاركة الحزب الشيوعي في الانقلاب لن تكون في مصلحته على المدى الطويل، وحتى قبل أن يبطش النظام بهم بعد انقلابهم عليه بقيادة هاشم العطا في 19 يوليو

[1] بابكر عوض الله: انقلاب 25 مايو وشهد شاهد من أهله: للتاريخ أقول: لم أفصل من رئاسة القضاء ولا من رئاسة حكومة مايو الأولى، منشورة في: عبد القادر الرفاعي، سابق، ص 271-272

[2] نص الاستقالة وارد في هوامش كتاب الدكتور ابراهيم حاج موسى بكامله. مرجع سابق ص 511-515، وجاء فيها إنه يعلم (بكل أسف الاتجاهات الخطيرة عند قادة الحكم اليوم، لا للحد من سلطات القضاء في الدستور الجديد فحسب، بل لوضعه تحت إشراف السلطة التنفيذية)، هامش ص 515

[3] كرار، سابق الصفحات 21-22، و24

1971م كان واضحاً أن ما بين الشيوعي والانقلاب لن يكون في مصلحة الشيوعية. وأنقل من مذكرات السيد الصادق المهدي أثناء اعتقاله بجبيت في يونيو وحتى أغسطس 1969م التالي:
(إلى أي مدى تستفيد الأفكار الشيوعية من الوضع الجديد؟ وإلى أي مدى يستفيد الحزب الشيوعي؟ أما الأخير فلن يستفيد لأن نظام الحزب الشيوعي لن يستولى على السلطة ويسير الأمر وفق مخططاته المعروفة. ولكن الأفكار الشيوعية ستجد مناخاً صالحاً. ولكن هل للشيوعيين بالسودان أفكار؟ ليس في الصعيد الداخلي فإنني أستطيع أن أؤكد أنهم في الصعيد الداخلي أشبه بالاتحادي الديمقراطي أبرياء من الفكر والتخطيط لإخراج السودان مما هو فيه، ولكن لديهم تعليمات واضحة في الصعيد الخارجي: مساندة خط مصر طالما استمرت مصر بوقاً لموسكو في الشرق الأوسط، ومساندة الخط الشيوعي السوفيتي ضد الصين. أما الحزب الشيوعي كحزب فإنني أعتقد أن هذه الحركة قد قضت عليه:
أولاً: لأنها لم تشرك التنظيم كتنظيم فأبعدت عناصره الجادة واتفقت مع عناصره شبه الهازلة.
ثانياً: لأنها قضت على الشعارات التي يمكن أن يعمل بها في نطاق الحياة السياسية في السودان أمثال: الحريات النقابية، استقلال القضاء، الحريات العامة. وقد أخذت الحركة من عناصره عدداً كافياً لتلوين الوضع الحاضر بلون شيوعي، وهذا يلزم الحزب إلزاماً محدوداً، ويلوث النظام تلويثاً مطلقاً، ولكنه لا يعاون الحزب الشيوعي في السير في خطواته. اللهم إلا أن يحدث التطور الآتي: أن يستطيع الشيوعيون العمل السري وأن يستفيدوا من مواقعهم الحالية لتصفية الأوضاع لمصلحتهم وهذا ممكن ولكن هل لديهم القيادة؟ هل توافق موسكو؟ من يعيش يرى!) أ. هـ.
ومعلوم أن ضربة الحزب بعد انقلاب هاشم العطا كانت قاضية فلم يستعد الحزب عافيته حتى اليوم.

خلاصة

كان حل الحزب الشيوعي حادثاً مؤسفاً حركته جهات منكفئة الفكر على رأسها جبهة الميثاق الإسلامي، وركب موجته الحزب الوطني الاتحادي بناء على منافسته له في دوائر المدن، وساير العاطفة الإسلامية الجزء الأكبر من جماهير حزب الأمة وإمام الأنصار، راعي الحزب، وفي النهاية سار الجميع في الركب أو صمتوا بسبب الضغوط الشعبية الضخمة والتي تم تأجيج عاطفتها الإسلامية. وكان تدخل حزب الأمة في المسألة، على مستوى مؤسسته، دفاعاً عن سلطات الجمعية التأسيسية بما جعله يواجه القضاء بصورة أسف عليها وتراجع عنها في النهاية، وربما ساهمت ممارسات الحزب الشيوعي التحريضية في أعقاب ثورة أكتوبر المجيدة في إفقاده تعاطف الشارع السوداني.
حل الحزب الشيوعي كان خطأً من الناحية السياسية، وهو خطأ في المقياس الجوهري المعني بالتزام الحقوق مبدأ، وإن كانت الإجراءات التي اتخذت صحيحة في حد ذاتها وتقع ضمن صلاحيات الجمعية التشريعية في سن القوانين وتعديل الدستور، وقد تلاه إجراء أفدح بحل الجمعية ذاتها في 8 فبراير 1968م، إجراء انتهك فيه الدستور ونفذ بشكل خاطئ فكان مداناً إجرائياً وسياسياً معاً. لكن الآلة الإعلامية الضخمة لليسار وللحزب الشيوعي أفلحت في التركيز على حل الحزب الشيوعي وهو جريمة سياسية جاءت على خلفية شقاق وصفناها، بينما لم يتم اعتبار الجريمة الأكبر والتي لا مسوغ لها سوى الاستهتار بالدستور حتى شاع الهتاف "أبو الزهور خرق الدستور" وذلك بحل الجمعية التأسيسية من داخل القصر الجمهوري ليلا، عشية انعقادها اليوم التالي!
أي أنه وبغض النظر عن الجدل الدستوري، فإن ذلك الخطأ الفادح لم يكن معزولاً عن أخطاء تلك الأيام الفادحة، ولا يمكن تبرئة الحزب الشيوعي نفسه تماماً من الملابسات التي أدت إليه بسلوكه المثير للخلاف، ومحاولات سيطرته على الحكم الانتقالي باستغلال النقابات كسلاح سياسي وبعدم صراحته في قبول النظام التعددي الليبرالي، وبارتباطاته المريبة بموسكو، وبخلاياه في الجيش وكل تلك المخاوف تحققت في مشاركته الجزئية (بعض كادره القيادي مثل هشام العطا وفاروق حمد الله شاركوا في الانقلاب)، ومشاركة مناصريه في مناهضة الحل ومعارضة الدستور

الإسلامي على رأسهم السيد بابكر عوض الله؛ في انقلاب مايو 1969م. المشاركة التي ارتدت على الجميع في نهاية الأمر.
إن قراءة هذا التاريخ المر مهمة للجميع، لكنها مهمة للحزب الشيوعي بصورة خاصة لأنه يبدو أن القائمين عليه الآن يسيرون في اتجاه تجاوز الدروس المستفادة من مواجهات الستينات العقيمة. فمع نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة ظل الحزب الشيوعي تحت قيادة سكرتيره الراحل محمد إبراهم نقد في مظلة واحدة أو على الأقل متعاملة بدون تشنج مع حزب الأمة وغيره من الأحزاب السودانية، إلا أن هذا الاتجاه تغير لدرجة كبيرة تحت قيادته الحالية التي أفلحت في إبعاد واتهام (مرة باليمينية وآخرى بالتآمر) كثير من قيادات حزبها الذين تمرسوا في العمل الجبهوي مع بقية الأحزاب، ويبدو أن الاتجاه الحالي للحزب مولع بتكرار أخطاء التاريخ بصورة تفتح أبواب الفتن في زمان تتربص فيه قوى الردة بالثورة المباركة الدوائر، وفي وقت ازدادت فيه أدوات التأجيج وتعددت.
إنه أوان التوافق والحكمة والاتزان لا الشقاق.
ألا هل بلغنا.. اللهم فاشهد.